صُنْعُ دَواوينِ الشُّعراءِ
ونَظْرَةٌ في شِعْرِ زُفَرَ بنِ الحارِثِ المَجْمُوعِ

للمهندس حاتم غنيم

تَمْهيـد :

ظَهَرَ في عَدَدٍ سابقٍ مِنْ مَجلَّةِ مَجْمَعِ اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ الأُرْدُنيِّ(١) بَحْثٌ للأُسْتاذِ الدّكتورِ رُضْوان محمّد النّجار، (صَنَعَ) فيهِ شِعْرَ زُفَرَ بْنِ الحارِثِ الكِلابيِّ، تَوَقَّفْتُ عِنْدما طَالَعْتُهُ وِقْفَةَ المُتَأَمِّلِ، لِعِلْمي أَنَّ الأُستاذَ الدّكتورَ نُوري حَمّودي القَيْسِيّ كانَ جَمَعَ شِعْرَ زُفَرَ هٰذا وَنَشَرَهُ في مَجلَّةِ المَجْمَعِ العِلْمِيِّ العِراقيِّ(٢) قَبْلَ ما يُنيفُ عَلىٰ أَرْبَعِ سَنَواتٍ، وَتَساءَلْتُ عَنْ سَبَبِ تَكْرارِ الجُهودِ، وَكَيْفَ تَقْبَلُ مَجَلّاتٌ محكّمَةٌ نَشْرَ أَعْمالٍ مَطْروقَةٍ مُعادَةٍ، وبخاصّة أَنَّ الأُستاذَ النَّجّارَ كانَ نَشَرَ شِعْرَ خِداشِ بْنِ زُهَيْرٍ(٣) بَعْدَ أَنْ سَبَقَهُ إلىٰ ذٰلِكَ الأُسْتاذُ الدّكتورُ عَبْدُ الكَريم يَعْقوب في مَجْمُوعِهِ لأَشْعارِ العامِرِيّينَ

---

(١) العدد (٣٣) تموز ـ كانون الأوّل سنة ١٩٨٧، ص ٢١٥ ـ ٢٨٢.

(٢) المجلّد (٣٥) الجزء الأول ـ كانون الثاني سنة ١٩٨٤، ص ١٤٢ ـ ١٧٢.

(٣) مجلّة كليّة اللغة العربية ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العددان ١٣/١٤ سنة ١٤٠٣ ـ ١٤٠٤هـ ص ٥٤٣ ـ ٦٢٣.

الجاهِلِيِّينَ(٤)، فَلَمْ يَزِدْ فيهِ إلاّ الأَبْياتَ الّتي نَقَلَها عَنْ مَخطوطَةِ «مُنْتَهى الطَّلَب»، وَلَمْ يُدْرِكْ شَأْوَهُ فيما سِوىٰ ذٰلِكَ، ثُمَّ قُلْتُ لِنَفْسي، لَعلَّ الأُسْتاذَ وَقَفَ عَلىٰ قُصورٍ أَوْ تَقْصيرٍ في عَمَلِ مَنْ تَقَدَّمَهُ، فَأَضافَ شَيْئاً دَفَعَهُ إلىٰ إعادَةِ نَشْرِهِ، أَوْ لَعَلَّهُ سَلَكَ مَحَجَّةً أُخْرىٰ غَيْرَ الّتي اخْتارَها المُتَقَدِّمُ، فَرَجَعْتُ إلىٰ المَجْموعَيْنِ أَنْظُرُ فيهما، دارِساً لَهُما، مُقارِناً بَيْنَهُما، ثُمَّ أَعَدْتُ تَصَفُّحَ كِتابِ «شُعَراء وَدَواوين»(٥) للأُسْتاذِ عَبْدِ الوَهّابِ الصّابونيِّ، فَوَصَلْتُ إلىٰ ما يَقْرُبُ مِنَ الاقْتِناعِ بِأَنَّ الكَثْرَةَ الكاثِرَةَ مِنْ عُلَمائِنا الّذينَ حَمَلوا أَنْفُسَهُمْ عَلىٰ خُطَّةِ عَمَلِ دَواوينِ شُعَرائِنا القُدامىٰ تَناوَلوا الأَمْرَ مِنْ أَمَمٍ، وَسَلَكوا الجَدَدَ المُطْمَئِنَّ فَاكْتَفَوْا بِالجَمْعِ، وَهُوَ سَبيلٌ بَعيدٌ عَنِ المَزالِقِ وَالعَوائِقِ، ناءٍ عَنِ الزَّلَلِ وَالعِثارِ، وإنْ لَمْ يَخْلُ مِنْ نَصَبٍ وَعَناءٍ وَكَدٍّ، فَلا غَرْوَ أَن اسْتَسْهَلَهُ الشُّداةُ، وَطَرَقَهُ العامِلونَ، لِقُرْبِ مَرامِهِ وَيُسْرِ مَطْلَبِهِ. وَلا ضَيْرَ في ذٰلِكَ مَتىٰ كانَ العَمَلُ ابْتِداءً، فَجَمْعُ الشِّعْرِ مِنَ الأَهَمِّيَّةِ بِمَكانٍ، أَمّا الاقْتِضاءُ دُونَما زِيادَةٍ أَوْ إنافَةٍ، فَخَيْرٌ مِنْهُ الاكْتِفاءُ بِما سَبَقَ، ثُمَّ اسْتِدراكُ النَّقْصِ وَسَدُّ الخَلَلِ وَإصْلاحُ الفاسِدِ، فَتَتِمُّ بِذٰلِكَ الفائِدَةُ، وَلا يَضيعُ الجَهْدُ فيما لا طائِلَ فيهِ وَلا غَناءَ. عَلىٰ أَنَّ الخِدْمَةَ الحَقَّةَ لِهٰذِهِ الدَّواوينِ تَتَطَلَّبُ أُموراً أُخْرىٰ غَيْرَ الجَمْعِ، تُوَطِّىءُ وَعْرَها، وَتُذَلِّلُ صَعْبَها، وَتُيَسِّرُ الانْتِفاعَ بِها. وَلَقَدْ نَهَضَ عُلَماؤُنا القُدَماءُ بِكَثيرٍ مِنْها، وَصَرَفوا فيها عِنايَتَهُمْ. وَلَعَلَّهُمْ كانوا أَوفىٰ مِنّا بِهٰذا العَمَلِ وَأَغْنىٰ، فما عَلَيْنا لَو اتَّبَعْنا قَصْدَهُم فيما طَرَقوا، وَتَصَدَّيْنا لأَشْياءَ مِمّا تَرَكوا، فَما أَغْفَلوها إلاّ لِاسْتِغْنائِهِمْ عَنْها، عَلىٰ حاجَتِنا إلَيْها في زَمانِنا هٰذا. وَأَنا مُبَيِّنٌ ـ بِعَوْنِ اللّهِ ـ في بَحْثي هٰذا الأُسُسَ الرَّئيسَةَ لِلمَنْهَجِ الّذي يُسْتَحْسَنُ اتِّباعُهُ في صُنْعِ دَواوينِ الشُّعَراءِ، لِيَقْرُبَ مَأْخَذُها وَتَسْهُلَ الإفادَةُ مِنْها.

(٤) «أشعار العامريين الجاهليين» دار الحوار ـ اللاذقية سنة ١٩٨٢.

(٥) مكتبة دار الشرق ـ بيروت سنة ١٩٧٨، وقد استعرض فيه المؤلف ما وقف عليه من الدواوين المنشورة.

جَمْعُ دَواوينِ الشُّعراء :

يَقولُ عَبْدُ الكَريم النَّهْشَلِيُّ القَيْرَوانيُّ(٦) : «لمَّا رَأَت العَرَبُ المَنْثورَ يَندُّ عَلَيْهِم، وَيَنْفَلِتُ مِنْ أَيْديهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ كِتابٌ يَتَضَمَّنُ أَفْعالَهُمْ، تَدَبَّروا الْأَوْزانَ وَالْأَعاريضَ، فَأَخْرَجوا الكَلامَ أَحْسَنَ مُخْرَجٍ، بِأَساليبِ الغِناءِ، فَجاءَهُمْ مُسْتَوِياً، وَرأَوْهُ باقِياً عَلىٰ مَمَرِّ الْأَيّامِ، فَأَلِفوا ذٰلِكَ وَسَمَّوْهُ شِعْراً، وَالشِّعْرُ عِنْدَهُم: الفِطْنَةُ، وَمَعْنىٰ قَوْلِهِمْ: لَيْتَ شِعْري: أَيْ لَيْتَ فِطْنَتي. وَالشِّعْرُ أَبْلَغُ البَيانَيْنِ، وَأَطْوَلُ اللِّسانَيْنِ، وَأَدَبُ العَرَبِ المَأْثورُ، وَدِيوانُ عِلْمِها المَشْهورُ. . .» .

وَيَقْتَفي ابنُ رَشيقٍ أَثَرَ شَيْخِهِ النَّهْشَلِيِّ، فَيُرَدِّدُ آراءَهُ بِعَيْنِها ثُمَّ يَقولُ(٧) : «وَقيلَ : ما تَكَلَّمَتِ العَرَبُ بِهِ مِنْ جَيِّدِ المَنْثورِ أَكْثَرُ مِمّا تَكَلَّمَتْ بِهِ مِنْ جَيِّدِ المَوْزونِ، فَلَمْ يُحْفَظْ مِنَ المَنْثورِ عُشْرُهُ، وَلا ضاعَ مِنَ المَوْزونِ عُشْرُهُ. . .» .

هٰكَذا فَسَّرَ النَّهْشَلِيُّ، وَابْنُ رَشيقٍ مِنْ بَعْدِهِ، ظاهِرَةَ حِرْصِ العَرَبِ عَلىٰ قَوْلِ الشِّعْرِ: بِبَقائِهِ عَلىٰ مَمَرِّ الْأَيّامِ، وَسُهولَةِ حِفْظِهِ، فَلا عَجَبَ أَنِ اهْتَمَّ بِهِ العَرَبُ مُنْذُ القِدَمِ وَحَرِصُوا عَلىٰ حِفْظِهِ وَاعْتَنَوا بِرِوايَتِهِ، فَقَدْ مَكَّنَتْهُ صِفَةُ البَقاءِ وَسُهولَةُ الحِفْظِ مِنْ أَنْ يُصْبِحَ ـ في الجاهِلِيَّةِ ـ وَسيلَةَ الإِعْلامِ(٨) الوَحيدَةَ المُتاحَةَ، يُعَبِّرونَ بِوَساطَتِها عَنْ تَطَلُّعاتِهِمْ وَرَغَباتِهِمْ، وَيُشيدونَ بِمفاخِرِهِمْ وَانْتِصاراتِهِمْ، وَيَتَهَدَّدونَ وَيَسْتَعْطِفُونَ، وَيَسْتَرْضُونَ وَيُعاتِبونَ، وَيَمْدَحُونَ وَيَذُمُّونَ. وَلَمْ تَكُنِ الخَطابَةُ في ذٰلِكَ العَصْرِ تُنافِسُ الشِّعْرَ في

---

(٦) «الممتع في علم الشعر وعمله» تحقيق د. منجي الكعبي ـ الدار العربية للكتاب ـ ليبيا ـ تونس ـ سنة ١٩٧٨، ص ٣٠.

(٧) «العمدة» تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي ـ القاهرة سنة ١٩٣٤، ص ٧، ٨.

(٨) كان هذا في الجاهلية، قبل أن تصبح الخطابة (في الإسلام) وسيلة الإعلام الرسميّة. ولنا مقالة ـ ستنشر قريباً بإذن الله ـ تبحث في الدور الإعلامي لكل من الشعر والخطابة.

دَوْرِه هٰـذا، فَإنَّ القَليـلَ الّذي وَصَـلَ إلَيْنا مِنَ الخُـطَبِ الّتي كانَتْ تُلْقىٰ في «الأَسْواقِ» ـ كَسُوقِ عُكاظَ ـ لَمْ يَكُنْ يَرْقىٰ مَراقِيَ الوَسيلَةِ الإعْلامِيَّةِ الرَّئيسَةِ: الشِّعْرِ. لِذٰلِكَ رَأَيْنا القَبائِلَ تُبَجِّلُ شُعَراءَها وَتُعْنىٰ بِأَشْعارِهِم وَتُهَنِّأُ بِظُهورِهِمْ وَنُبوغِهِمْ. وَقَدْ كانَتْ حَنيفَةُ ـ مَثَلاً ـ مِنْ أَكْثَرِ القَبائِلِ العَرَبِيَّةِ في الجاهِلِيَّةِ بَأْساً وَعَدَداً وَرَخاءً، وَكانَتْ مُظَفَّرَةً في مَعارِكِها، غَنِيَّةً في مَوارِدِها، لٰكِنَّها لَمْ يَكُنْ لَها بَيْنَ القَبائِلِ الذِّكْرُ الّذي كانَ لِشَيْبانَ وَتَغْلِبَ، وَعامِرَ وَتَميمٍ، وَمَا ذٰلِكَ إلاَّ لِقِلَّةِ حَظِّها مِنَ الشِّعْرِ(٩)، فَأَدّىٰ افْتِقارُها إلىٰ «المَصادِرِ الإعْلامِيَّةِ» أَنْ تُنوسِيَتْ مَآثِرُها وَجُهِلَتْ مَكارِمُها وَمَفاخِرُها، فَقَنِعَتْ بِالذِّكْرِ الضَّئيلِ في عَصْرٍ كانَ الصِّيتُ فِيهِ أَنْفَذَ مِنَ الفِعْلِ، وَالسُّمْعَةُ أَقْوىٰ مِنَ الحَقيقَةِ. وَقَدْ أَشارَ ابنُ قُتَيْبَةَ إلىٰ أَثَرِ الشِّعْرِ في نَشْرِ المَكارِمِ وَحِفْظِ المَفاخِرِ فَقالَ(١٠): «وَمَنْ لَمْ يَقُمْ عِنْدَهُمْ عَلىٰ شَرَفِهِ وَما يَدَّعيهِ لِسَلَفِهِ مِنَ المَناقِبِ الكَريمَةِ وَالفِعالِ الحَميدِ بَيْتٌ مِنْهُ ـ أي الشِّعْرِ ـ شَذَّتْ مَساعِيهِ وَإنْ كانَتْ مَشْهورَةً، وَدَرَسَتْ عَلىٰ مُرورِ الأَيّامِ وَإنْ كانَتْ جِساماً. وَمَنْ قَيَّدَها بِقَوافي الشِّعْرِ، وَأَوْثَقَها بِأَوْزانِهِ، وَأَشْهَرَها بِالبَيْتِ النّادِرِ وَالمَثَلِ السّائِرِ وَالمَعْنَى اللَّطيفِ، أَخْلَدَها عَلىٰ الدَّهْرِ، وَأَخْلَصَها مِنَ الْجَحْدِ..».

كُلُّ هٰذا يَدُلُّنا عَلىٰ أَنَّ الشِّعْرَ في الجاهِلِيَّةِ لَمْ يَكُنْ وَسيلَةً لِلتَّعْبيرِ عَنِ المَشاعِرِ وَالأَحاسيسِ وَالرَّغَباتِ وَالآمالِ وَالتَّجارِبِ وَالمُعاناةِ لَدىٰ الشّاعِرِ فَحَسْب، بَلْ كانَ أَيْضاً «مِهْنَةً» أَوْ «صِناعَةً» يَحْتَرِفُها الشّاعِرُ، تَهْدِفُ إلىٰ الإعْلانِ عَنْ وُجْهَةِ نَظَرِهِ أَوْ نَظَرِ القَبيلَةِ الّتي يُمَثِّلُها في أُمورٍ كانَتِ الحَياةُ في الجاهِلِيَّةِ قَدْ بُنِيَتْ عَلَيْها. وَكانَ لِمِهْنَةِ «الإعْلامِ» هٰذِهِ مِنَ الضَّروراتِ وَالاحْتِياجاتِ وَالمَهاراتِ ما أَوْجَبَ عَلَى الشّاعِرِ أَنْ «يَتَدَرَّبَ» عَلىٰ يَدِ مُعَلِّمٍ

(٩) يذكر الجاحظ في كتابه «الحيوان» ـ تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة (المصورة)، دار الكتاب العربي، بيروت سنة ١٩٦٩، ص ٣٨٠ ـ أنّ بني حنيفة كانوا أقلّ الناس شعراً.

(١٠) «عيون الأخبار» ـ نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، المؤسسة المصرية العامّة سنة ١٩٦٣ ـ ج٢ ص ١٨٥.

خَبيرٍ في هٰذِهِ الصِّناعَةِ لِيَتَهيَّأَ لَهُ القِيامُ بِالمَهَمَّةِ المَنُوطَةِ بِهِ عَلىٰ الوَجْهِ الأَكْمَلِ، فَجاءَتْ ظاهِرَةُ «الشُّعراءِ الرُّواةِ» بَياناً لِهٰذا الاتِّجاهِ، إِذِ الْتَحَقَ كَثيرٌ مِنَ الَّذينَ رَغِبوا في احْتِرافِ الشِّعْرِ بِأَساتِذَةٍ كانَ لَهُمْ باعٌ في النَّظْمِ وَشُهْرَةٌ، يَجْمَعونَ أَشْعارَهُمْ وَيَحْفَظُونَها وَيُرَدِّدُونَها، فَسَمِعْنا أَنَّ امْرَأَ القَيْسِ كانَ راوِيَةَ أَبي دُوادٍ الإِيادِيِّ، وَزُهَيْراً راوِيَةَ أَوْسِ بْنِ حَجَرٍ، وكَعْباً راوِيَةَ أَبيهِ زُهَيْرٍ، وَالحُطَيْئَةَ راوِيَةَ زُهَيْرٍ وَابْنِهِ كَعْبٍ، وَهُدْبَةَ بنَ الخَشْرَمِ راوِيَةَ الحُطَيْئَةِ وَجَميلاً راوِيَةَ هُدْبَةَ، وَكُثَيِّراً راوِيَةَ جَميلٍ(١١)، فَلَعَلَّ أَقْدَمَ صُوَرِ جَمْعِ دَواوينِ الشُّعَراءِ كانَ ما ذَكَرْنا مِنْ حِفْظِها وَإِذاعَتِها مِنْ قِبَلِ الرُّواةِ المُتَلْمِذينَ لَهُمْ. عَلىٰ أَنَّ الرُّواةَ لَمْ يَكونوا كُلُّهُمْ مِنَ الرّاغِبينَ في احْتِرافِ الشِّعْرِ، بَلْ نَجِدُ مِنْهُمْ مَنْ رَوىٰ لشاعِرٍ ما حُبّاً في شِعْرِهِ وَإِعْجاباً، مِثْلَ يَحْيىٰ بنِ مَتّىٰ(١٢) راوِيَةِ الأَعْشىٰ الَّذي كانَ عِبادِيّاً مِنْ نَصارىٰ الحِيرَةِ، وَلَمْ يَجْمَعْهُ وَالأَعْشىٰ مِنْ صِلَةٍ سِوىٰ إِعْجابِهِ بِما يَقولُ، وَما سَمِعْنا لَهُ بِشِعْرٍ وَلا عَرَفْنا أَنَّه قالَ مِنْهُ شَيْئاً. فَلَعَلَّ هٰؤُلاءِ كانوا خَيْراً لِلدَّواوينِ، لأَنَّ جَمْعَهُمْ لَها غايَةٌ لا وَسيلَةٌ، وَالوَسيلَةُ تُنْبَذُ بَعْدَ الوُصولِ إِلىٰ الغايَةِ. وَما أَظُنُّ امْرَأَ القَيْسِ ـ بَعْدَ إِتْقانِهِ قَوْلَ الشِّعْرِ وشُهْرَتِهِ بِهِ ـ حافَظَ عَلىٰ رِوايَةِ شِعْرِ أَبي دُوادٍ، وَلا فَعَلَ ذٰلِكَ زُهَيْرٌ لأَوْسٍ. كما لا أَرىٰ مَنْ جَمَعَ قَوْلَ شاعِرٍ إِعْجاباً بِهِ وَرَغْبَةً فيهِ تارِكاً رِوايَتَهُ إِلاّ لِحادِثَةٍ أَوْ لِعِلَّةٍ. عَلىٰ أَنَّ ما يَهُمُّنا مِنْ ذٰلِكَ كُلِّه أَنَّ أَسْبابَ الرِّوايَةِ تَعَدَّدَتْ، فَأَدّىٰ ذٰلِكَ إِلىٰ حِفْظِ دَواوينِ الشُّعراءِ الفُحولِ.

ثُمَّ بَلَغَنا أَنَّ القَبائِلَ كانَتْ تَحْفَظُ القَصائِدَ الَّتي قالَها الشُّعراءُ تَمجيداً لَها

---

(١١) انظر: «طبقات فحول الشعراء» لابن سلاّم ـ تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني سنة ١٩٧٤ ـ ص ٩٧، ١٠٤. و«الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني ـ طبعة دار الثقافة بيروت سنة ٥٥ ـ ١٩٦٤ ـ ج ٨ ص ٩١، ج ٢١ ص ٢٧٧ و«العمدة» ج ١ ص ١٧٢.

(١٢) اختلف في اسمه، فقيل يحيى وقيل يونس وقيل عبيد. ويرى الدكتور ناصر الدين الأسد في «مصادر الشعر الجاهلي» ـ الطبعة الخامسة، دار المعارف سنة ١٩٧٨، ص ٢٤٠ ـ أنها أسماء ثلاثة لرجل واحد.

وَفخراً بانتصاراتِها وَمَدْحاً لِزُعمائِها وَإشادَة بِأبْطالِها وَهِجاءً لأعْدائِها(١٣). وَمَعَ أَنَّنا قَدْ لا نَسْتَطيعُ أَنْ نَعُدَّ هٰذا جَمْعاً لِدواوينِ الشُّعَراءِ، إذْ رُبَّما أَهْمَلَتِ القَبائِلُ الأَشْعارَ ما لَمْ تَكُنْ دِعايةً لَها وَإعلاناً عَنْ فَضائِلِها وَأَمْجادِها، إلاّ أَنَّنا نَقِفُ أَمامَ صُورَةٍ أُخْرىٰ مِنْ صُوَرِ جَمْعِ الشِّعْرِ؛ هِيَ الدَّواوينُ الَّتي تَدورُ حَوْلَ مَواضيعَ مُحَدَّدَةٍ. وَكانَ أَقْدَمُ ما وَصَلَ إِلَيْنا عَنْ تَدْوينِ مِثْلِ هٰذِهِ المَجاميعِ ما أَخْبَرَنا بِهِ ابْنُ سَلاّم(١٤) مِنْ أَنَّهُ «كانَ عِنْدَ النُّعْمانِ بْنِ المُنْذِرِ مِنْهُ دِيوانٌ فِيهِ أَشْعارُ الفُحولِ وَما مُدِحَ هُوَ وَأَهْلُ بَيْتِهِ بِهِ، صَارَ ذٰلِكَ إِلىٰ بَني مَرْوانَ، أَوْ صارَ مِنْهُ...». وَلَعَلَّ هٰذِهِ أَوَّلُ إشارَةٍ صَريحَةٍ عَرَفْناها عَنْ تَدْوينِ المَجاميعِ الشِّعْرِيَّةِ في العَصْرِ الجاهِلِيِّ.

ثُمَّ تَتَوالىٰ أَخْبارُ حِفْظِ الشِّعْرِ وَرِوايَتِهِ، فَنَرى مَنِ اسْتَعانَ بِهِ عَلىٰ تَوْضيحِ مَعاني القُرْآنِ الكَريمِ، كَعَبْدِ اللّٰهِ بْنِ عَبّاسٍ رضي الله عنه الَّذي كانَ لا يُفَسِّرُ آيَةً إلاّ اسْتَشْهَدَ عَلىٰ قَوْلِهِ بِشِعْرٍ جاهِلِيٍّ، وَنَرىٰ مَنْ حَفِظَهُ تَأَدُّباً وَتَظَرُّفاً، مِثْلَ ابْنِ أَبي عَتيقٍ، وَمَنْ رَواهُ تَوَسُّعاً في العِلْمِ وَاسْتِزادَةً، مِثْلَ الشَّعْبِيِّ وَقَتادَةَ، بَلْ نَرىٰ مَنْ فَعَلَ ذٰلِكَ لِيَنالَ بِهِ حُظْوَةً لَدىٰ الخُلَفاءِ، مِثْلَ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الأَشْعَثِ الَّذي رَوىٰ الشِّعْرَ لِما عَرَفَهُ مِنْ حُبِّ عَبْدِ المَلِكِ بنِ مَرْوانَ لَهُ(١٥). لٰكِنَّنا لَمْ نَسْمَعْ عَنْ هٰؤُلاءِ أَنَّهُم جَمَعوا الأشْعارَ وَدَوَّنوها، وَإنَّما حَفِظوها وَاسْتَشْهَدوا بها، فَهُمْ إِذَنْ لَيْسوا مِمَّنْ تَقَصَّدَ جَمْعَ الدَّواوينِ، وَلا عَلاقَةَ لَنا بِهِمْ في بَحْثِنا هٰذا.

ثُمَّ نَعودُ فَنُطالِعُ إِثْرَ ذٰلِكَ أَخْبارَ اهْتِمامِ القَبائِلِ بِشِعْرِ شُعَرائِها القُدامىٰ، وَأَنَّ مِنْها مَنْ وَجَدَتْ ما قيلَ في «الدِّعايَةِ» لَها نَزْراً فَأَضافَتْ إِلَيْهِ

(١٣) نكاد نجزم أن هذا كان أصل مجموعات أشعار القبائل التي وصل إلينا منها مجموع أشعار هذيل، والمتدبّر لهذا المجموع يجده ربما حوى لشاعر بضعة أبيات فقط، ولم يلمّ بكامل شعره.

(١٤) «طبقات فحول الشعراء» ص ٢٥.

(١٥) «الحيوان» ج ٥ ص ١٩٤.

وَزادَتْ فِيهِ(١٦)، وَهٰذا يَنْقُلُنا إلىٰ نَظَرِيّاتِ الشِّعْرِ المَنْحولِ، وَصِحَّةِ ما وَصَلَ إلَيْنا مِنْ شِعْرِ الجاهِلِيَّةِ بِخاصَّةٍ. وَلا يَهُمُّنا هٰذا الأَمْرُ هُنا في كَثيرٍ أَوْ قَليلٍ، وَلَنْ نَتَطَرَّقَ إلى تَرْجيحِ رَأْيٍ أَوْ رَفْضِ آخَرَ(١٧)، فَما هٰذا مَوْضوعُ الدِّراسَةِ، وَإنْ كُنّا قَدْ نَمَسُّ المَسْأَلَةَ مَسّاً رَفيقاً عِنْدَ التَّحَدُّثِ عَنِ التَّوَثُّقِ في رِوايَةِ الشِّعْرِ.

ثُمَّ تَصِلُ إلَيْنا بَعْدُ أَخْبارُ العُلَماءِ الرُّواةِ، كَأَبي عَمْرِو بنِ العَلاءِ وَخَلَفٍ الأَحْمَرِ وَحَمّادٍ الرّاوِيَةِ، فَنَعْرِفُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ جَمَعوا شِعْرَ العَرَبِ وَرَوَوْهُ وَدَوَّنوهُ، وَنَقَلَ عَنْهُمْ تَلامِذَتُهُمْ كُلَّ هٰذا الَّذي جَمَعوهُ وَرَوَوْهُ وَدَوَّنوهُ، فَيُمَثِّلُ ذٰلِكَ لَنا وَجْهاً آخَرَ مِنْ وُجوهِ جَمْعِ الشِّعْرِ.

وَيَخْلُصُ لَدَيْنا ـ مِنْ كُلِّ ما تَقَدَّمَ ـ سُبُلُ ثَلاثٌ عَرَفْناها لِجَمْعِ الشِّعْرِ قَديماً: أُولاها ما سَلَكَهُ الرُّواةُ الَّذينَ حَفِظوا أَشْعارَ أَساتِذَتِهِمْ أَوْ مَنْ أُعْجِبوا بِشِعْرِهِ فَرَوَوْهُ. وَثانِيَتُها ما انْتَهَجَهُ رُواةُ أَشْعارِ القَبائِلِ الَّذينَ اهْتَمّوا بِجَمْعِ القَصائِدِ الَّتي تُمَجِّدُ عَشائِرَهُمْ وَتُشيدُ بِمَآثِرِها وَوَقائِعِها، وَلَعَلَّ مِنْهُمْ مَنْ زادَ فيها وَتَكَثَّرَ، لٰكِنَّ ذٰلِكَ يَبْقىٰ صُورَةً مِنْ صُوَرِ جَمْعِ الشِّعْرِ. وَثالِثَتُها ما اسْتَنَّهُ العُلَماءُ الَّذينَ اهْتَمّوا بِرِوايَةِ الشِّعْرِ لِما رَأَوْا مِنْ رَواجِ سُوقِهِ أَوْ لِما تَقَصَّدوهُ مِنَ الحِفاظِ عَلَيْهِ مِنَ الضَّياعِ، لأَنَّهُ أَساسٌ لِفَهْمِ اللُّغَةِ، وَمَصْدَرٌ لِمَعْرِفَةِ الأَخْبارِ وَالوَقائِعِ وَالأَماكِنِ، أَوْ لِغَيْرِ ذٰلِكَ كُلِّهِ.

مَيْزُ صَحيحِ الشِّعْرِ مِنْ زائِفِهِ:

يَقولُ ابنُ سَلّامٍ (١٨): «.. وَلَيْسَ يُشْكِلُ عَلىٰ أَهْلِ العِلْمِ زِيادَةُ الرُّواةِ وَلا ما وَضَعوا، وَلا ما وَضَعَ المُوَلَّدونَ، وَإنَّما عَضَّلَ بِهِمْ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ البادِيَةِ مِنْ وَلَدِ الشُّعَراءِ، أَوِ الرَّجُلُ لَيْسَ مِنْ وَلَدِهِمْ، فَيُشْكِلَ ذٰلِكَ بَعْضَ

(١٦) «طبقات فحول الشعراء» ص ٤٦

(١٧) تناول كتاب «مصادر الشعر الجاهلي» ـ ص ٢٨٧ إلى ٤٧٨ ـ موضوع الشك في هذا الشعر بما لا مزيد عليه.

(١٨) «طبقات فحول الشعراء» ص ٤٦ ـ ٤٧.

الإشْكالِ» . . ثُمَّ يُخْبِرُنا بَعْدُ(١٩) أنَّ جَريراً رَفَدَ هِشاماً المَرَئِيَّ ـ وكانَ يُهاجي ذا الرُّمَّةِ ـ بأبْياتٍ أوَّلُها:

غَضِبْتَ لِرَهْطٍ مِنْ عَدِيٍّ تَشَمَّسوا وَفي أيِّ يَوْمٍ لَمْ تُشَمَّسْ رِحالُها

وَإنَّما فَعَلَ ذلِكَ جَريرٌ لِتُهْمَتِهِ ذا الرُّمَّةِ وَمَيْلِهِ إلىٰ الفَرَزْدَقِ. فَلما بَلَغَتِ الأبْياتُ ذا الرُّمَّةِ قال: «وَاللهِ ما هٰذا بِكلامِ هِشامٍ، وَلٰكِنَّهُ كَلامُ ابنِ الأتانِ. . هُـوَ وَاللهِ شِعْرُ حَنْظَلِيٍّ عَدَوِيٍّ . .». وَيُعيدُ أبو الفَرَجِ الأصْفَهانِيُّ(٢٠) قَصَّ هٰذا الخَبَرِ، وَيَزيدُ فِيهِ أنَّ ذا الرُّمَّةِ عَتَبَ عَلىٰ جَريرٍ في ذٰلِكَ وَذَكَّرَهُ خُؤولَةً لَهُ في بَني عَدِيٍّ ـ رَهْطِ ذي الرُّمَّةِ ـ وَتَبَرَّأ لَهُ مِنْ مُمالأتِهِ لِلْفَرَزْدَقِ، فَرَفَدَهُ بِأبْياتٍ ثَلاثَةٍ أوَّلُها:

يَعُـدُّ النّـاسِبُـونَ إلىٰ تَـميـمٍ بُيـوتَ المَـجْـدِ أرْبَعَـةً كِبـارا

فَقالَ ذو الرُّمَّةِ قَصيدَةً طَويلَةً ـ عَدَدُ أبْياتِها في ديوانِهِ ثَلاثَةٌ وَخَمْسونَ بَيْتاً ـ أَلْحَقَ الأبياتَ بِها، فَلَمّا سَمِعها المَرَئِيُّ جَعَلَ يَلْطِمُ وَجْهَهُ وَيَقولُ: «مالي وَلِجَريرٍ!!». ثُمَّ يَذْكُرُ الأصْفَهانِيُّ أنَّ ذا الرُّمَّةِ أنْشَدَ الفَرَزْدَقَ قَصيدَتَـهُ هذه الطويلةَ، فَلَمّا وَصَلَ إلىٰ الأبياتِ اسْتَعادَها ثُمَّ قال: «كَذَبَ فُوكَ، وَاللهِ لَقَدْ نَحَلَكَها أشَدُّ لَحْيَيْنِ مِنْكَ. هٰذا شِعْرُ ابْنِ الأتانِ».

وَيُشيرُ أبو بَكْرٍ الصُّولِيُّ(٢١) إلىٰ هٰذا الخَبَرِ وَيُعَلِّقُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «فَانْظُرْ إلىٰ نَقْدِ الفَرَزْدَقِ وَتَمْييزِهِ لأبياتٍ تُشْبِهُ أبْياتاً لِشاعِرٍ مُفْلِقٍ مِنْ قَصيدَةٍ طَويلَةٍ حتى مَيَّزَها» وكان الفرزدقُ رَفَدَ عمر بنَ لجأ بِبَيْتَيْنِ، زادهُما في قصيدةٍ لهُ طويلةٍ ـ تَعْدادُها في ديوانِهِ تِسْعَةٌ وَثلاثون وَمائَةُ بَيْتٍ ـ فَعَـرَفَ جَريـرٌ أنَّهُما لِلْفَرَزْدَقِ(٢٢).

(١٩) «طبقات فحول الشعراء»، ص ٥٥٧ ـ ٥٥٨.

(٢٠) «الأغاني» ج ٨ ص ٥٦، ج ١٧ ص ٣٢١ ـ ٣٢٢.

(٢١) «ديوان أبي نواس» برواية الصولي ـ تحقيق د. بهجت الحديثي، دار الرسالة للطباعة بغداد سنة ١٩٨٠ ـ ص ٦١ ـ ٦٣.

(٢٢) المصدر نفسه ص ٦٤، و «الأغاني» ج ٢١ ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

وَيَنْقُلُ ابْنُ سَلاّم (٢٣) عَنْ أَبي عُبَيْدَةَ أَنَّ داوُدَ بْنَ مُتَمِّمِ بنِ نُوَيْرَةَ «قَدِمَ البَصْرَةَ في بَعْضِ ما يَقْدَمُ لَهُ البَدَوِيُّ مِنَ الجَلَبِ وَالميرَةِ، فَنَزَلَ النَّحيتَ، فَأَتَيْتُهُ أَنا وَابنُ نوحٍ العُطارِدِيُّ، فَسَأَلْناهُ عَنْ شِعْرِ أَبيهِ مُتَمِّمٍ وَقُمْنا لَهُ بِحاجَتِهِ وَكَفَيْناهُ ضَيْعَتَهُ، فَلَمّا نَفِدَ شِعْرُ أَبيهِ، جَعَلَ يَزيدُ في الأَشْعارِ وَيَصْنَعُها لَنا، وَإِذا كَلامٌ دونَ كَلامِ مُتَمِّمٍ، وَإِذا هُوَ يَحْتَذي عَلىٰ كَلامِهِ، فَيَذْكُرُ المَواضِعَ الّتي ذَكَرَها مُتَمِّمٌ، وَالوَقائِعَ الَّتي شَهِدَها. فَلَمّا تَوالىٰ ذٰلِكَ عَلِمْنا أَنَّهُ يَفْتَعِلُهُ».

وَيَتَضَمَّنُ هٰذا الخَبَرُ ـ عَلىٰ إِيجازِهِ ـ أموراً كَثيرَةً لافِتَةً لِلنَّظَرِ:

أَوَّلُها أَنَّ داودَ هٰذا حَفِظَ شِعْرَ أَبيهِ، وَهٰذا جَمْعٌ.

وَثانيها أَنَّه زادَ فيه مُحْتَذِياً كَلامَهُ، وَهٰذا تَكْثيرٌ وَنَحْلٌ وَافْتِعالٌ.

وَثالِثُها أَنَّهُ كانَ يَذْكُرُ المَواضِعَ الّتي ذَكَرَها مُتَمِّمٌ، لِكَيْ يَجُوزَ شِعْرُهُ المَنحولُ عَلىٰ الشُّداةِ.

وَرابِعُها أَنَّهُ كَانَ يَذْكُرُ الوَقائِعَ التي شَهِدَها مُتَمِّمٌ، لِلسَّبَبِ نَفْسِهِ.

وَخامِسُها أَنَّ العُلَماءَ بِالشِّعْرِ لاحَظوا أَنَّ الكَلامَ المُفْتَعَلَ كانَ دونَ كَلامِ مُتَمِّمٍ، وَلَمْ يَجُزْ عَلَيْهِمْ.

وَالأُمورُ الثَّلاثَةُ الأَخيرَةُ تَشْرَحُ لنا بَعْضَ القَواعِدِ الّتي مَيَّزَ العُلَماءُ بِها مَنْحولَ الشِّعْرِ مِنْ صَحيحِهِ، وَهِيَ مَعْرِفَةُ المَواضِعِ الّتي ذَكَرَها الشّاعِرُ في شِعْرِهِ، وَمَعْرِفَةُ الوَقائِعِ، وَمَعْرِفَةُ لُغَةِ الشّاعِرِ وَأُسْلوبِهِ وَ«كَلامِهِ».

فَهٰذِهِ أَخْبارٌ تُفيدُنا أَنَّ العُلَماءَ بالشِّعْرِ كانوا يُمَيِّزونَ بَيْنَ قَوْلِ شاعِرٍ وَآخَرَ، وَبَيْنَ الأَصيلِ والمَوْضوعِ، وَالصَّحيحِ وَالزّائِفِ، وَالغَثِّ وَالسَّمينِ. وَلَمْ يَأْتِ ذٰلِكَ عَفْواً وَحَدْساً بَلْ تَمَّ وَفْقَ أُسُسٍ وَقَواعِدَ عِلْمِيَّةٍ، مَعَ مِرانٍ وَدُرْبَةٍ وَمُمارَسَةٍ وَمَلَكَةٍ، وَفَهْمٍ عَميقٍ لأَنْماطِ الكَلامِ وَأَساليبِهِ، وَطُرُقِ

(٢٣) «طبقات فحول الشعراء» ص ٤٧ ـ ٤٨.

التَّعْبيرِ وَمَناحيهِ، وَلُغاتِ القَبائِلِ وَلَهَجاتِها، وَخَواصِّ المَدارسِ الشِّعْرِيَّةِ المُخْتَلِفَةِ وَمُمَيِّزاتِها. أَضِفْ إلى ذلك كلَّه مَعْرِفَةً واسِعَةً بِأَخْبارِ العَرَبِ وَأَيّامِهِمْ وَوَقائِعِهِمْ، وَمِياهِهِمْ وَمَنازِلِهِمْ وَدِيارِهِمْ، وَأَدْيانِهِمْ وَمَذاهِبِهِمْ وَأَوابِدِهِمْ، وَأَسْواقِهِمْ وَأَعيادِهِمْ وَعاداتِهِمْ، وَأَحْلافِهِمْ وَمُنافَراتِهِمْ وَتَواريخِهِمْ، وَمَا يَحْمَدونَ وَيَذُمّونَ وبِمَ يتفاءلونَ ويتشاءمونَ وما يَقْبلونَ ويَرْفضونَ وقَدْ كوّن هٰذا لَدَيْهِمْ أداةَ نَقْدٍ فَعّالةٍ، لا نَكادُ نَطْمَعُ نَحْنُ ـ في عَصْرِنا الحاضِرِ ـ أَنْ يَتَوَفَّرَ لَدَيْنا مِثْلُها.

صُنْعُ الدَّواوينِ الشِّعْرِيَّةِ في التُّراثِ العَرَبِيِّ:ـ

يَقَعُ المُتَدَبِّرُ لِما حَفَلَتْ بِهِ المَظانُّ مِنْ أَخْبارٍ عَنْ رِوايَةِ الشِّعْرِ وَلَمِّ شَعَثِهِ عَلىٰ أَشْياءَ تَسْتَرعي النَّظَرَ لِما حَظيَ بِهِ هٰذا الشِّعْرُ مِنْ عِنايَةٍ وَاهْتِمامٍ مُنْذُ القِدَمِ.

فَمِنْ ذٰلِكَ ما وَقَفْنا عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ راوِيَةَ الأَعْشىٰ(٢٤) سَأَلَهُ عَمّا أَرادَ بِقَوْلِهِ:

وَمُدامَةٍ مِمّا تُعَتِّقُ بابِلٌ كَدَمِ الذَّبيحِ سَلَبْتُها جِرْيالَها

فقالَ الأَعْشىٰ: «شَرِبْتُها حَمْراءَ وَبُلْتُها بَيْضاءَ فَسَلَبْتُها لَوْنَها». وَمَعَ أَنَّنا نَرىٰ تَفْسيراتٍ لِهٰذا البَيْتِ في كُتُبِ اللُّغَةِ وَالأَدَبِ(٢٥)، مِثْلَ أَنْ يَكونَ أَرادَ أَنَّهُ شَرِبَها حَمْراءَ فَانْتَقَلَ احمرارُ لَوْنِها إلىٰ وَجْهِهِ، أَوْ غَيْرَ ذٰلِكَ مِمّا يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ المَعْنىٰ عَلَيْهِ، إلّا أَنَّه يَجْدُرُ بِنا التَّوَقُّفُ قَليلاً أَمامَ هٰذا الخَبَرِ لِما يُشيرِ إلَيْهِ ـ صَراحَةً ـ مِنْ أَنَّ الرّاوِيَةَ لَمْ يَكْتَفِ بِحِفْظِ الشِّعْرِ بَلِ اهْتَمَّ بِشَرْحِهِ أَيْضاً.

وَتُخْبِرُنا المَظانُّ أَنَّ حَمّاداً الرّاوِيَةَ «كانَ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ أَشْعارَ العَرَبِ

---

(٢٤) «الشعر والشعراء» لابن قتيبة ـ طبعة دار الثقافة ببيروت ـ سنة ١٩٦٤، ص ١٨١، و «المعرّب» للجواليقي ـ تحقيق أحمد محمد شاكر ـ الطبعة الثانية ـ دار الكتب سنة ١٩٦٩، ص ١٥١.

(٢٥) «المعرب» ص ١٥١، و «لسان العرب» لابن منظور (جرل).

وَساقَ أَحاديثَها»(٢٦)، فهٰذِهِ سِياقَةٌ لأَحاديثِ الأَشْعارِ، عِلاوَةً عَلىٰ الجَمْعِ.

وَنَسْمَعُ أَنَّ رُواةَ الفَرَزْدَقِ كانوا «يُعَدِّلونَ ما انْحَرَفَ مِنْ شِعْرِهِ» وَكَذٰلِكَ كانَ رُواةُ جَريرٍ «يُقَوِّمونَ ما انْحَرَفَ مِنْ شِعْرِهِ وَما فيهِ مِنَ السِّنادِ»(٢٧)، فهٰذا تَقْويمٌ لِلشِّعْرِ وَتَصْحيحٌ. وَكُلُّها اتِّجاهاتٌ في «خِدْمَةِ» الشِّعْرِ لَمْ تَقْتَصِرْ على شَرْحِهِ بَلْ تَعَدَّتْهُ إلى نواحٍ أخرى بِقَصْدِ المُساعَدَةِ على فَهْمِ الشِّعْرِ وَالإِفادَةِ مِنْه. وَيُمْكِنُ تَلْخيصُ ما قَدَّمَ الرُّواةُ الأَوائِلُ لِدواوينِ الشُّعراءِ - إضافَةً إلىٰ الجَمْعِ - بِما يَلي:

ا - التَّفْسيرُ وَبَيانُ مُشْكِلِ المَعاني.

ب - سِياقَةُ أَحاديثِ الأَشْعارِ وَمُناسَباتِها.

جـ - التَّعْريفُ بِالوَقائِعِ وَالأَيّامِ المَذْكورَةِ في الأَشْعارِ.

د - وَصْفُ المَواقِعِ وَالمِياهِ المَذْكورَةِ فيها وتحديدُها.

هـ - تَقْويمُ النَّصِّ في بَعْضِ الأَحْيانِ.

وَنَحْسَبُ أَنَّ بِاسْتِطاعَتِنا أَنْ نُضيفَ إلىٰ ذٰلِكَ كلِّه تَرْتيبَ الدِّيوانِ بِحَسَبِ التَّسَلْسُلِ الزَّمَنِيِّ، فَإِنَّ رُواةَ الشِّعْرِ غالِباً ما كانوا يَحْفَظونَهُ فَوْرَ نَظْمِهِ، فَتَأْتي رِوايَتُهُم لَهُ تَبَعاً لِذٰلِكَ كَأَنَّما روعِيَ فيها التَّرتيبُ الزَّمَنِيُّ، وَلٰكِنْ دُونَما تَوَخٍّ لِهٰذا أَوْ قَصْدٍ. أَمَّا جَمْعُ الشِّعْرِ بِحَسَبِ المَوْضوعاتِ فَما وَصَلَ إِلَيْنا أَنَّه تَمَّ إِلّا في عُهودٍ مُتَأَخِّرَةٍ، وَلا يُمْكِنُنا اعتبارُ ما عَرَفْناهُ مِنْ جَمْعِ القَبائِلِ أَوِ الأَفْرادِ لِشِعْرِ المَديحِ الّذي قِيلَ فيهِمْ مِنْ هٰذا القَبيلِ، لأَنَّ ذٰلِكَ إِنَّما كانَ حَصْراً لِجُزْءٍ مِنْ شِعْرِ بَعْضِ الشُّعَراءِ، وَلَيْسَ تَصْنيفاً لِلشِّعْرِ كُلِّه. كَذٰلِكَ ما نَظُنُّ أَحَداً مِنَ الأَوائِلِ رَتَّبَ ديوانَ شِعْرٍ بِحَسَبِ قَوافيهِ، وَإِنَّما تَمَّ ذٰلِكَ بِأَخَرَةٍ.

---

(٢٦) «طبقات فحول الشعراء» ص ٤٨.

(٢٧) «الأغاني» ج ٤ ص ٢٦٠، ٢٦١. ولا نجد سناداً فيما وصل إلينا من شعر جرير، والنصّ يشير إلى وجوده وتقويم الرواة له.

هٰذا ما كانَ مِنْ أَمْرِ جَمْعِ الشِّعْرِ في القَديمِ إلىٰ أواخِرِ عَهْدِ بَني أُمَيَّةَ. أَمّا ما عَقَبَ ذٰلِكَ فَقَد اقْتَفىٰ خُطا مَنْ سَبَقَ، وَلٰكِنَّ العُلَماءَ ـ وَقَدْ وَجَدوا الشِّعْرَ قَدْ حُفِظَ وَدُوِّنَ وَرُوِيَ ـ اخْتَصُّوا أَنْفُسَهُمْ بِمَعاييرَ وَمَناهِجَ لِلْجَمْعِ كانَتْ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلافِ الرِّجالِ وَالأَزْمانِ وَالأَغْراضِ، فَوَجَدْنا مِنَ العُلَماءِ مَنْ يَتَشَدَّدُ كَثيراً في اخْتِيارِ ما يَجْمَعُ وَتَمْحيصِهِ، فَلا يَقْبَلُ إلّا ما رَواهُ عَنِ الثِّقاتِ بَلْ ما صَحَّ لَدَيْهِ مِنْ ذٰلِكَ، كما فَعَلَ الأَصْمَعِيُّ في عَمَلِهِ لِدَواوينِ الشُّعَراءِ السِّتَّةِ، إذْ رَفَضَ كُلَّ ما ساوَرَهُ أَدْنىٰ شَكٍّ فيهِ وَلَمْ يُدْرِجْ سِوىٰ ما ثَبَتَ لَدَيْهِ صِحَّتُهُ مِنْ شِعْرِهِمْ، فَأَدّىٰ ذٰلِكَ إلىٰ صِغَرِ حَجْمِ الدَّواوينِ الَّتي صَنَعَها، وَلٰكِنَّ ذٰلِكَ لَمْ يَجِدْ قَبولاً عِنْدَ الكَثيرينَ، بَلْ اعْتَبَروهُ قُصوراً وَتَقْصيراً، فَنَرىٰ صاحِبَ الفَهْرِسْتِ يَقولُ(٢٨) «وَعَمِلَ الأَصْمَعِيُّ قِطْعَةً كَبيرَةً مِنْ أَشْعارِ العَرَبِ لَيْسَتْ بِالمُرْضِيَةِ عِنْدَ العُلَماءِ لِقِلَّةِ غَرْبَتِها (؟) وَاخْتِصارِ رِوايَتِها». وَإِنَّما كانَ ذٰلِكَ لِما تَرَكَ الأَصْمَعِيُّ مِنْ شِعْرٍ كَثيرٍ لَمْ يَثِقْ بِصِحَّتِهِ، لا لِقِلَّةِ ما حَفِظَ وَجَمَعَ. وَنَحْنُ نَعْرِفُ عَنِ الأَصْمَعِيِّ تَشَدُّدَهُ في قَبولِ أَشْياءَ كَثيرَةٍ في اللُّغَةِ بَلْهَ الشِّعْرِ. وَكَذٰلِكَ فَعَلَ أَبو بَكْرٍ الصُّوليُّ ـ فيما بَعْدُ ـ إذْ دَأَبَ عَلىٰ اخْتِيارِ ما صَحَّ عِنْدَهُ وَتَرْكِ ما شَكَّ فيهِ، غَيْرَ أَنَّهُ كانَ كَثيراً ما يَحْتاطُ بِذِكْرِ أَوائِلِ القَصائِدِ الَّتي يَعُدُّها مِنَ المَنْحولِ خَشْيَةَ أَنْ يُتَّهَمَ بِالجَهْلِ أَوِ التَّقْصيرِ، كما فَعَلَ في رِوايَتِهِ لِديوانِ أَبي نُواسٍ.

عَلىٰ أَنَّ زُمْرَةً مِنَ العُلَماءِ ـ خُصوصاً مِنَ المُتَأَخِّرينَ مِنْهُمْ ـ كانوا أَكْثَرَ تَساهُلاً وَمَيْلاً إلىٰ قَبولِ كُلِّ ما نُسِبَ إلىٰ الشّاعِرِ مِنْ قَوْلٍ، فَلَمْ يَتْرُكوا إلّا ما ثَبَتَ لَدَيْهِمْ أَنَّهُ لِغَيْرِهِ، فَجاءَ ما جَمَعوهُ أَكْثَرَ مِمّا جَمَعَ المُتَشَدِّدونَ وَأَتَمَّ، وَلَقِيَ عَمَلُهُمْ هٰذا رِضىٰ الخاصَّةِ وَالعامَّةِ، مِمّا دَفَعَ بِالبَعْضِ إلىٰ تَتَبُّعِ رِواياتِ مَنْ سَبَقوهُمْ بِالزِّيادَةِ وَالإِكْمالِ، وَحَدا بِالآخَرينَ عَلىٰ التَّكَثُّرِ في الجَمْعِ دونَما

(٢٨) «الفهرست» لابن النديم ـ تحقيق رضا تجدد ـ طهران سنة ١٩٧١ ـ ص ٦١.

تَثَبُّتٍ أَوْ تَدقيقٍ، فَجاءوا بِتَفاهاتٍ انْتَقَدَهُمْ عَلَيْها العُلَماءُ، كالّذي ذُكِرَ مِنْ نِسْبَةِ المُسَمَّطاتِ إلىٰ امْرِىء القَيْسِ، وَرَفْضِ أَمْثالِ أَبي العَلاءِ(٢٩) وَالصَّغانيِّ(٣٠) لِهٰذِهِ النِّسْبَةِ.

وَلَمّا اسْتَوْفىٰ العُلَماءُ الجَمْعَ وَضَمَّ الرِّواياتِ المُخْتَلِفَةِ إلىٰ الدَّواوينِ، شَرَعوا يَنْظُرونَ فِيما يُمْكِنُ أَنْ يُضيفوهُ إلَيْها، حَتّىٰ لا يَكونَ عَمَلُهُمْ تَكْراراً لِما أَتىٰ بِهِ مَنْ سَبَقَهُمْ، فَظَهَرَتِ الشُّروحُ وَسِياقَةُ الأَخْبارِ. فَلَمّا تَمَّ لَهُمْ ذٰلِكَ كُلُّهُ نَظَروا في تَنْسيقِ ما بَيْنَ أَيْديهِمْ مِنْ مادَّةٍ، فَجَمَّعوها بِحَسَبِ المَوْضوعاتِ أَو بِحَسَبِ القَوافي، أَوْ خَلَطوا بَيْنَ هٰذَيْنِ، أَو انْتَهَجوا غَيْرَ ذٰلِكَ كُلِّهِ.

وَلَعَلَّ أَوَّلَ تَرْتيبٍ لِلدَّواوينِ كانَ ـ كما أَسْلَفْنا ـ بِحَسَبِ الزَّمَنِ الَّذي قِيلَ فيهِ الشِّعْرُ، ثُمَّ نَجِدُ أَنَّ العُلَماءَ قاموا بِتَرْتيبِها بِحَسَبِ أَهَمِّيَّةِ القَصائِدِ ـ في رَأْيِهِمْ ـ كَما نُلاحِظُ مِنْ جَمْعِ الأَصْمَعِيِّ لأَشْعارِ الشُّعَراءِ السِّتَّةِ الجاهِلِيِّينَ وَلِرَجَزِ العَجّاجِ مَثَلاً، وَتَلاهُ في ذٰلِكَ مُحَمَّدُ بنُ حَبيبٍ وَالسُّكَّرِيُّ وَغَيْرُهُمْ كَثيرٌ. ثُمَّ ظَهَرَ تَرْتيبُ الدَّواوينِ بِحَسَبِ المَوْضوعاتِ، وَرُبَّما بَدَأَ ذٰلِكَ في القَرْنِ الثّالِثِ الهِجْرِيِّ(٣١) أَمّا تَرْتيبُ الشِّعْرِ بِحَسَبِ القَوافي فَلَمْ يُعْرَفْ قَبْلَ القَرْنِ الرّابِعِ الهِجْرِيِّ، فَنَراهُ عِنْدَ الصُّولِيِّ الَّذي نَسَّقَ دِيوانَ أَبي نُواسٍ بِحَسَبِ المواضيعِ ثُمَّ الحُروفِ، وَكَذٰلِكَ فَعَلَ بِديوانِ ابْنِ المعتَزِّ وَإبراهيمَ بْنِ العَبّاسِ وَغَيْرِهِمْ. وَنُلاحِظُ أَنَّنا لَمْ نَعْرِفْ عَنْهُ عَمَلَ دَواوينَ لِشُعَراءَ غَيْرِ عَبّاسِيِّينَ، إلّا ما رَوى ابنُ النَّديمِ في «الفَهْرَسْتِ»(٣٢) مِنْ أَنَّه صَنَعَ ديوانَ ابْنِ هَرْمَةَ «وَلَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ»، وَابْنُ هَرْمَةَ مِنْ مُخَضْرَمي الدَّوْلَتَيْنِ.

(٢٩) «رسالة الغفران» تحقيق بنت الشاطىء ـ الطبعة الرابعة ـ دار المعارف بمصر، ص ٣١٩.

(٣٠) قال في «التكملة» (سمط): «ولم أجد في دواوين شعره قصيدة مسمّطة، على أن الأزهريّ هكذا ذكر أيضاً وقلّد فيها الليث». وأنكر في «العباب» (سمط) ذلك أيضا بكلام نقله صاحب «التاج» عنه.

(٣١) انظر مقالة الدكتور أحمد جاسم النجدي: «دواوين الشعر العباسي في أصولها الأولى» ـ مجلة «المورد» المجلد ١٧، العدد الأول سنة ١٩٨٨، ص ٦٥.

(٣٢) ص ١٨١.

وَرافَقَ تَرْتيبَ الدَّواوينِ تَوَسُّعٌ في شَرْحِها وَالعِنايَةِ بِها، ظَهَرَتْ فيهِ مَناهِجُ ثَلاثَةٌ، أَوَّلُها شَرْحُ المَعْنى ثُمَّ الاعْتِناءُ بِالجانِبِ اللُّغَوِيِّ مِنَ الشَّرْحِ، وَثانيها الاهْتِمامُ بِذِكْرِ المُناسَبَةِ وَسِياقَةِ أَخْبارِ الشِّعْرِ، وَثالِثُها الاهْتِمامُ بِالإِعْرابِ، وهوَ مَنْهَجٌ مُتَأَخِّرٌ طَرَقَهُ العُلَماءُ الَّذينَ غَلَبَ عَلَيْهِمُ النَّحْوُ، وَإِنَّما جَعَلوا ذلِكَ ذَريعَةً إِلى أَنْ يُقَدِّموا لِلشِّعْرِ شَيْئاً جَديداً لَمْ يُسْبَقوا إِلَيْهِ، فَكانوا إِن صَنَعوا ديواناً عَلى أَتوِ غَيْرِهِمْ تَوَسَّعوا في الجَمْعِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطيعوا الإِنافَةَ عَلى مَنْ تَقَدَّمَهُمْ شَرَحوهُ وَذَكَروا أَخْبارَهُ، فَإِنْ وَجَدوا أَنَّهُمْ سُبِقوا إِلى ذلِكَ لَجَأوا إِلى تبويبِهِ أَوْ إِعْرابِهِ، هَمُّهُمْ في هذا كلِّه أَنْ يَتَجَنَّبوا نَسْخَ عَمَلِ غَيْرِهِمْ، وَأَنْ يُضيفوا إِلى ما صَنَعَ المُتَقَدِّمونَ أَشْياءَ تُبَرِّرُ تَكْرارَ الجَهْدِ وَمُوالاةَ العَمَلِ، وتُبْعِدُ عَنْهُمْ ظِنَّةَ النَّقْلِ وَالقَفْوِ والاقْتِباسِ.

على أَنَّ ما يَلْفِتُ النَّظَرَ حَقّاً هُوَ خُلُوُّ هذِهِ الشُّروحِ مِنَ الآراءِ النَّقْدِيَّةِ الَّتي لَمْ تَظْهَرْ فيها بِشَكْلٍ جَلِيٍّ إِلاّ بِأَخَرَةٍ، فَمَعَ أَنَّنا نَقَعُ عَلى أَخْبارٍ نَجِدُ فيها الأَصْمَعِيَّ(٣٣) مَثَلاً ناقِداً عالِماً بِالشِّعْرِ وَمَعانيهِ، مُمَيِّزاً بَيْنَ غَثِّهِ وَسَمينِهِ وَما اخْتَرَعَهُ الشُّعَراءُ وَما اتَّبَعوا فيهِ، وَنَقِفُ فيها عَلى تَقْويمٍ لِلشُّعَراءِ الفُحولِ مِنْهُمْ وَغَيْرِ الفُحولِ، إِلاّ أَنَّنا لا نَجِدُ فيما صَنَعَهُ مِنَ الدَّواوينِ مِثْلَ هذِهِ اللَّمَحاتِ النَّقْدِيَّةِ. وَلَعَلَّ أَبا العَلاءِ المعرّيَّ كانَ مِنْ أَوائِلِ مَنْ وَقَفَ مَوْقِفَ النّاقِدِ في شُروحِهِ عَلى دَواوينِ الشُّعَراءِ، وَبِخاصَّةٍ ما فَعَلَهُ في كِتابِهِ «عَبَثِ الوَليدِ». وَمَعَ أَنَّنا لا نَسْتَطيعُ أَنْ نَعُدَّ هذا الكِتابَ شَرْحاً لِديوانِ البُحْتُرِيِّ بِكامِلِهِ، إِلاّ أَنَّه كانَ تَعْليقاً عَلَيْهِ وَشَرْحاً لِما أَشْكَلَ مِنْ مَعانيهِ وَتَخْطِئَةً لِما أَخْطَأَ فيهِ الشّاعِرُ وَانْتِصاراً لَهُ فيما رَأى المَعَرِّيُّ أَنَّ النُّقّادَ جاروا عَلَيْهِ فيهِ. وَنَرى بَيْنَ صَفَحاتِهِ نَقْداً لُغَوِيّاً وَنَحْوِيّاً وَعَروضِيّاً، كما نَرى نَقْداً فَنِّيّاً وعَرْضاً عَميقاً لِتَأَثُّرِ البُحْتُرِيِّ أَبا تَمّامٍ، تَطَرَّقَ فيهِ المُؤَلِّفُ إِلى المعاني وَصِياغَةِ الأَلْفاظِ، وَإِلى أُمورٍ تَتَعَلَّقُ بِالعَروضِ وَبِالقَوافي، مِمّا يُعَدُّ ـ بِحَقٍّ ـ نَقْداً فَنِّيّاً راقِياً لا نَكادُ نَرى

(٣٣) تنتشر آراء الأصمعيّ النقدية في المظانّ بشكل ملحوظ. وقد ذكر له المرزبانيّ ـ مثلاً ـ في «الموشّح» وجهات نظر نقديّة في نحو خمسين موضعاً. وغير ذلك كثير.

لَهُ شَبيهاً فيما بَيْنَ أَيْدينا مِنْ شُروحٍ عَلى دَواوينِ الشُّعَراءِ القُدامى.

وَهكَذا نَجِدُ أَنَّ ما قَدَّمَهُ العُلَماءُ المُتَأَخِّرونَ إلى الدَّواوينِ الشِّعْرِيَّةِ - إضافَةً إلى ما صَنَعَ الأَوائِلُ - يَتَلَخَّصُ بِما يَلي:

أ - التَّوَسُّعُ في جَمْعِ الشِّعْرِ وَإيرادُ جَميعِ رِواياتِهِ المَعْروفَةِ.

ب - التَّزَيُّدُ في الشَّرْحِ وسياقَةُ الأَخْبارِ بِحَيْثُ أَصْبَحَ لِهذِهِ التَّعاليقِ قِيمَةٌ لُغَوِيَّةٌ وَإِخْبارِيَّةٌ عالِيَةٌ.

جـ - تَرْتيبُ أَشْعارِ الدِّيوانِ بِحَسَبِ المَعاني ثُمَّ بِحَسَبِ الحُروفِ.

د - إِعْرابُ الشِّعْرِ وَالإِتْيانُ بِفوائِدَ نَحْوِيَّةٍ وَصَرْفِيَّةٍ.

هـ - نَقْدُ الشِّعْرِ وَبَيانُ السَّرِقاتِ وَالخَلَلِ فيهِ، وَدِراسَةُ صِياغَةِ أَلْفاظِهِ وَمُوسيقاهُ.

صِناعَةُ الدَّواوينِ في عَصْرِنا الحاضِرِ:

رَأَيْنا فيما سَبَقَ كَيْفَ تَطَوَّرَتِ العِنايَةُ بِدَواوينِ الشُّعَراءِ وَما بَذَلَهُ عُلَماؤُنا القُدامى مِنْ جَهْدٍ في جَمْعِ الشِّعْرِ وَتَدْوينِهِ وَشَرْحِهِ وَدِراسَتِهِ حَتّى وَصَلَ إِلَيْنا ما وَصَلَ مِنْهُ بِهذا الشَّكْلِ المُتْقَنِ مِنَ الحِفْظِ وَالرِّعايَةِ والاحْتِفالِ. وَلَنْ يَضيرَهُ ما نَراهُ مِنَ اخْتِلاطٍ في نِسْبَتِهِ أَوِ اخْتِلافٍ في رِوايَتِهِ، فَلَقَدْ كانَ لِذلِكَ دَواعٍ وَمُسَبِّباتٌ لا مَجالَ لِذِكْرِها هُنا. وَلَئِنْ كانَ الشِّعْرُ العَرَبِيُّ قَدْ حَظِيَ بِما لَمْ يَحْظَ بِهِ شِعْرُ غَيْرِهِ مِنَ احْتِفالٍ وَاهْتِمامٍ وَعِنايَةٍ، فما ذلِكَ إِلّا لِمَدى أَهَمِّيَّتِهِ في حَياةِ الإِنْسانِ العَرَبِيِّ وَتَأْثيرِهِ فيها. وَما سَمِعْنا أَنَّ أَبياتاً رَفَعَتْ قَوْماً وَوَضَعَتْ مِنْ آخَرينَ، وَلا أَثارَتْ حَرْباً وَتَلافَتْ أُخْرى إِلّا عِنْدَ العَرَبِ. وَلَوْلا تَوالي الكَوارِثِ عَلى هذِهِ الأُمَّةِ لَكانَ بَيْنَ أَيْدينا الآنَ مِنْ دَواوينِ شُعَرائِنا الغابِرينَ أَضْعافُ ما نَجِدُهُ في خَزائِنِ الكُتُبِ المُتَناثِرَةِ في أَصْقاعِ العالَمِ كُلِّهِ. عَلى أَنَّ الكَثيرَ مِنْ دَواوينِ شُعَرائِنا ضاعَ فيما ضاعَ مِنْ تُراثِنا الأَدَبِيِّ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ

شِعْرِهِمْ سِوى نُثارٍ نَقَعُ عَلَيْهِ في المَظانِّ، عَلَيْنا أَنْ نَعْتَنِيَ بِجَمْعِهِ وَخِدْمَتِهِ وَالاهْتِمامِ بِهِ، كَيْ لا تَضيعَ هذِهِ الثَّرْوَةُ العَظيمَةُ الَّتي خَلَّفَها لَنا أَسْلافُنا، وَلِكَيْ نُمَكِّنَ الباحِثينَ مِنْ دِراسَةِ هذا الشِّعْرِ وَالإفادَةِ مِنْهُ.

وَلَنْ نَتَطَرَّقَ هُنا إلى طُرُقِ نَشْرِ الدَّواوينِ المَجْموعَةِ التي أَبْقَتْها لَنا الأَيّامُ، فَقَدْ كُتِبَ الكَثيرُ في حَقْلِ تَحْقيقِ المخطوطاتِ وَنَشْرِها، وَلَنْ يَخْتَلِفَ كَثيراً تَحْقيقُ دِيوانٍ شِعْرِيٍّ عَنْ تَحْقيقِ أَثَرٍ أَدَبِيٍّ آخَرَ، سِوى ما يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ عَمَلاً مُكَمِّلاً لِلدِّيوانِ مِنْ جَمْعٍ لِما فاتَهُ مِنْ أَبياتٍ نَجِدُها في المَظانِّ، وَهذا أَمْرٌ لا يَخْتَصُّ بِالدَّواوينِ وَحْدِها، بَلْ إِنَّ بَعْضَ الباحِثينَ الجادِّينَ دَأَبوا ـ عِنْدَ تَحْقيقِهِم لِكِتابٍ ما ـ عَلى جَمْعِ ما يَقَعونَ عَلَيْهِ في المَظانِّ مِنْ فِقَراتٍ قَدْ نُصَّ عَلى أَنَّها مِنْ هذا الكِتابِ. عَلى أَنَّهُ يَجْدُرُ بِمحقِّقِ الدِّيوانِ الشِّعْرِيِّ أَنْ يَتَتَبَّعَ أَبْياتَهُ في بُطونِ الكُتُبِ فَيُشيرَ إلى أَماكِنِ وُرودِها فيها، وَإلى اخْتِلافِ الرِّواياتِ، وما إلى ذلِكَ مِمّا يُساعِدُ عَلى فَهْمِ الشِّعْرِ وَتَوْثيقِهِ وَدِراسَتِهِ. أَمّا لَمُّ شَتاتِ أَشْعارِ مَنْ ضاعَتْ دَواوينُهُمْ، فَذلِكَ أَمْرٌ مُخْتَلِفٌ سَنَتَكَلَّفُ أَنْ نَخْتَطَّ لَهُ مَنْهَجاً في بَحْثِنا هذا.

إِنَّ أُولى خُطُواتِ صُنْعِ الدَّواوينِ هِيَ جَمْعُ الشِّعْرِ، وَهِيَ الخُطْوَةُ الأَساسُ وَعُمْدَةُ الصَّناعَةِ، وَتَحْتاجُ إلى جِدٍّ وَكَدٍّ وَدَأَبٍ وَتَقَصٍّ لِما في كُتُبِ التُّراثِ مِنْ أَشْعارٍ مُتَناثِرَةٍ.

وَلَنْ نُشيرَ إلى عِظَمِ الجَهْدِ الَّذي يَتَطَلَّبُهُ هذا العَمَلُ، فَهُوَ أَمْرٌ مَعْروفٌ لِكُلِّ مَنِ اطَّلَعَ عَلى ضَخامَةِ حَجْمِ تُراثِنا المَطْبوعِ دُونَ فَهْرَسَةٍ أَوْ مَعَ فَهارِسَ عَقيمَةٍ مُخِلَّةٍ لا تُسْمِنُ ولا تُغْني مِنْ جوعٍ. على أَنَّ هذا الجَهْدَ يُمْكِنُ قَسْمُهُ عَلى مَجْموعَةٍ مِنَ الباحِثينَ أَوِ الطَّلَبَةِ يَعْمَلونَ تَحْتَ إِشْرافِ المُحَقِّقِ الَّذي يَضْطَلِعُ بِصُنْعِ الدِّيوانِ، فَيُؤَدي ذلِكَ إلى اخْتِصارِ الوَقْتِ وَمُساعَدَةِ المُحَقِّقِ عَلى صَرْفِ جَهْدِهِ إلى العِنايَةِ بِالدِّيوانِ، إلى ما في هذا الأَمْرِ مِنْ دُرْبَةٍ لِلطَّلَبَةِ عَلى البَحْثِ وَالتَّنْقيبِ وَتَعَرُّفِ المظانِّ وَالرُّجوعِ إِلَيْها. فَإِذا ما تَمَّ جَمْعُ

الأبياتِ المُتناثِرَةِ، فَلِلْمُحَقِّقِ أَنْ يَنْتَهِجَ إِحْدى طريقَيْنِ يُمْكِنُ ترْتيبَ الدّيوانِ وَفْقَهُما: أولاهُما يَجْري فيها جَمْعُ مُتَفَرِّقِ الشِّعْرِ دُونَما مُحاوَلَةٍ لِصياغَةِ قَصائِدِ الدِّيوانِ، وَيَكونُ الهَدَفُ مِنْ ذلِكَ تَقْديمَ الشِّعْرِ إلى الباحِثينَ كما وَرَدَ في كُتُبِ التُّراثِ دونَ أَنْ يَكْتَسِيَ صِناعَةً تُحَمِّلُهُ شَيْئاً مِنْ أَفْكارِ المُحَقِّقِ وَآرائِهِ، مِمّا قَدْ يسوقُ الباحِثينَ إلى تَحَذِّي وُجْهَةِ نَظَرِهِ أَصابَ فيها أَوْ أَخْطأ. وَعَلى المُحَقِّقِ أَنْ يُرَتِّبَ أَبْياتَ الشِّعْرِ في الدِّيوانِ بِحَسَبِ القَوافي وَالبُحورِ، مُراعِياً ضَمَّ الأبيات المُتَّحِدَةِ في الوَزْنِ وَالقافِيَةِ ضِمْنَ مَجْموعَةٍ وَاحِدَةٍ تُشَكِّلُ أَجْزاءً مُتَفَرِّقَةً لِما يُظَنُّ أَنَّهُ قصيدَةٌ واحِدَةٌ، إلاّ إذا ثَبَتَ اخْتِلافُ القَصائِدِ مَعَ اتِّحادِ بُحورِها وَقَوافيها، فَيَتِمُّ عِنْدَ ذلِكَ جَمْعُ أَبْياتِ كُلِّ قَصيدَةٍ عَلى حِدَةٍ، ما أَمْكَنَ ذلِكَ. وَيَجْدُرُ بِالمُحَقِّقِ عِنْدَ سَرْدِهِ الأَبياتَ أَنْ يُراعِيَ تَرْتيبَ مَصادِرِها التّاريخيَّ، فَيُورِدَ الأَبْياتَ الّتي جاءَتْ في المَصْدَرِ القَديمِ قَبْلَ الّتي جاءَتْ في المَصْدَرِ المُتَأَخِّرِ. عَلى أَنَّ لَهُ الخِيارَ في انْتِخابِ نَصِّ رِوايَةِ المَصْدَرِ القَديمِ لِبَيْتٍ ما، أَوِ اخْتِيارِ نَصِّ الرِّوايَةِ الّتي يَراها أَصَحَّ مِنْ غَيْرِها وَأَفْضَلَ وَأَوْفى، مَعَ ضَرورَةِ التَّنْبيهِ عَلى مَصْدَرِ الرِّوايَةِ المُخْتارَةِ وَذِكْرِ الرِّوايات المُخالِفَةِ في الحَواشي، وَذلِكَ في الحالَتَيْنِ كِلْتَيْهِما. وَيَحْسُنُ بِهِ أَنْ يَشْرَحَ مُشْكِلَ أَبْياتِ الدِّيوانِ وَمُفْرَداتِها الصَّعْبَةَ في الحَواشي أَيْضاً. وَعَلَيْهِ أَنْ يُفْرِدَ ما نُسِبَ إِلَيْهِ وَإلى غَيْرِهِ مِنَ الشُّعَراءِ، وَما نُسِبَ إِلَيْهِ وَلَمْ يَصِحَّ أَنَّهُ لَهُ، في جُزْءٍ مُنْفَصِلٍ عَنْ بَقِيَّةِ شِعْرِ الشّاعِرِ. وَرُبَّما ساغَ عَدَمُ الفَصْلِ إذا كانَ المَجْموعُ صَغيراً، وَلكِنْ يَجِبُ التَّنْبيهُ - بِوُضوحٍ وَجَلاءٍ - عَلى اخْتِلافِ النِّسْبَةِ أَوْ ضَعْفِها.

وَالطَّريقُ الثّانِيَةُ يُعْتَمَدُ فيها جَمْعُ الشِّعْرِ مَعَ مُحاوَلَةِ صِياغَةِ قَصائِدِ الدِّيوانِ، بُغْيَةَ تَقْديمِ ما بَقِيَ مِنْ كُلِّ قَصيدَةٍ عَلى الشَّكْلِ الَّذي يُظَنُّ أَنَّها كانَتْ عَلَيْهِ أَصْلاً، أَوْ عَلى أَقْرَبِ ما يَكونُ مِنْ ذلِكَ. وَيَتَهَيَّأُ هذا لِلْجامِعِ بِمَعْرِفَةِ طَرائِقِ صِياغَةِ القَصائِدِ في عَصْرِ الشّاعِرِ، وَتَفَهُّمِ أُسْلوبِ الشّاعِرِ

نَفْسِهِ، وَإِدْراكِ مَعْنى القَصيدَةِ وَمَرْماها وَمَوْضوعِها وَمُناسَبَتِها، وَما إِلى ذلِكَ. وَعَلى الجامِعِ المُحَقِّقِ أَنْ يَتَّخِذَ أَطْوَلَ رِواياتِ القَصيدَةِ أَصْلاً لَها، إِلاّ إِذا ظَهَرَ لَهُ أَنَّ هُنالِكَ خَلَلاً في تَرْتيبِ أَبْياتِها عَلى هذِهِ الرِّوايَةِ، أَوْ فَضَّلَ غَيْرَها عَلَيْها، ثُمَّ يَقومُ بِضَمِّ الأَبياتِ المُتَفَرِّقَةِ الأُخْرى إِلى القَصيدَةِ واضِعاً إِيّاها في أَماكِنِها مَتى وَضَحَ لَهُ ذلِكَ مِنْ سِياقِ الكَلامِ، وَيَتْرُكُ ما لَمْ يَتَبَيَّنْ مَواقِعَها إِلى آخِرِ القَصيدَةِ لَحْقاً لَها. وَعَلَيْهِ في هذا كُلِّهِ أَنْ يُراعِيَ الأُسُسَ الَّتي شَرَحْناها في الطَّريقِ الأُولى آنِفاً. وَيَجْدُرُ بِهِ أَنْ يُصَدِّرَ القَصائِدَ وَالمُقَطَّعاتِ بِمُقَدِّماتٍ تُشيرُ إِلى المُناسَبَةِ الَّتي قيلَتْ فيها، أَوْ يَضَعَ هذِهِ المُقَدِّماتِ في الحَواشي.

وَلا يَجوزُ إِعادَةُ جَمْعِ شِعْرٍ سَبَقَ نَشْرُهُ، إِلاّ إِذا كانَ في عَمَلِ المُتَقَدِّمِ تَقْصيرٌ بَيِّنٌ في الجَمْعِ، إِمّا في حَجْمِ الشِّعْرِ المَجْموعِ أَوْ في ضَبْطِهِ وَتَوْثيقِهِ، فَإِنَّ وُقوعَ باحِثٍ عَلى أَبْياتٍ مُتَفَرِّقَةٍ أَخَلَّ بِها ديوانٌ ما لا يَصِحُّ أَنْ يُتَّخَذَ ذَريعَةً إِلى إِعادَةِ نَشْرِهِ ما لَمْ تَبْلُغْ هذِهِ الأَبياتُ مِقْداراً يُبَرِّرُ ذلِكَ، وَيَعْتَمِدُ هذا في الأَحْوالِ كُلِّها عَلى حَجْمِ الدِّيوانِ. وَلَعَلَّ الوُقوفَ عَلى فَوائِتَ تَتَجاوَزُ خُمْسَ الشِّعْرِ المَجْموعِ أَوْ تُقارِبُ ذلِكَ يُسَوِّغُ إِعادَةَ النَّشْرِ، فَإِنْ قَلَّتْ عَنْ ذلِكَ كَثيراً، يُفَضَّلُ نَشْرُ المُسْتَدْرَكاتِ عَلى حِدَةٍ. وَإِذا اتُّبِعَتِ الطَّريقُ الأُولى في الجَمْعِ، جازَ لِلْباحِثينَ إِعادَتُهُ سالِكينَ الطَّريقَ الثّانِيَةَ، لِما يَتَطَلَّبُ ذلِكَ مِنْ جَهْدٍ مُثْمِرٍ يُؤَدّي إِلى اسْتِكْمالِ العِنايَةِ وَزِيادَةِ الفائِدَةِ.

هذا ما يَتَعَلَّقُ بِأَمْرِ جَمْعِ الشِّعْرِ، وَهُوَ المَسْلَكُ السَّهْلُ وَالمَقْصَدُ القَريبُ، عَلى ما يَقْتَضيهِ مِنْ جَهْدٍ وَكَدٍّ وَدَأَبٍ وَنَصَبٍ. أَمّا «صُنْعُ» الدِّيوانِ فَهُوَ المُرْتَقى الكَؤودُ وَالطَّريقُ الْوَعْثُ، وَذلِكَ لِما يَحْتاجُ مِنْ آلَةٍ قَد لا تَتِمُّ لَدى الكَثيرِ مِنَ الباحِثينَ، أَقَلُّ عَناصِرِها الدُّرْبَةُ وَالمَلَكَةُ وَمَعْرِفَةُ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَأَنْماطِ الكَلامِ وَلَهَجاتِ القَبائِلِ، وَالإِلْمامُ بِالتّاريخِ وَأَيّامِ العَرَبِ وَأَخْبارِهِمْ وَمَنازِلِهِمْ وَعاداتِهِمْ، إِضافَةً إِلى اطِّلاعٍ واسِعٍ عَلى المَدارِسِ

الشِّعْرِيَّةِ وَخَصائِصِ الشِّعْرِ الفَنِّيَّةِ في كُلِّ عَصْرٍ مِنْ عُصورِ الحَضارَةِ العَرَبِيَّةِ، وَما إلى ذلِكَ مِمّا يُساعِدُ عَلى فَهْمِ الشِّعْرِ وَمَيْزِهِ. وَقَدِ اتَّبَعَ عُلَماؤُنا الأَوَّلونَ أُسُساً وَقَواعِدَ في عَمَلِ الدَّواوينِ ـ ذَكَرْنا جانِباً مِنْها آنِفاً ـ كانَتْ مناسِبَةً لِلأَغْراضِ الّتي سَعَوْا إلَيْها في عَمَلِهِمْ. وَهِيَ وَإِنْ صَلُحَتْ لأَنْ تَكونَ مُؤَشِّراً لَنا وَدَليلاً عِنْدَ صُنْعِ الدَّواوينِ، إلاّ أَنَّها لا تَفي بِكُلِّ ما يَتَوَخّاهُ فيها المُتَخَصِّصونَ هذِهِ الأَيّامَ، فإنَّ لِكُلِّ عَصْرٍ حاجاتِهِ وَأَوْلَوِيّاتِهِ، وَعَلَيْنا أَنْ نَضَعَ الأُسُسَ وَالقَواعِدَ الّتي تَصِلُ بِالدَّواوينِ إلى ما يُلَبّي حاجاتِ باحِثينا وَيُحَقِّقُ أَهْدافَهُمْ وَيَخْدِمُ أَوْلَوِيّاتِهِمْ، إذْ أَنَّ هذِهِ المَقالَةَ تَتَناوَلُ الصَّنْعَةَ الّتي تَتَحَرّى إفادَةَ الخاصَّةِ قَبْلَ العامَّةِ، وَالمُتَخَصِّصينَ قَبْلَ الشُّداةِ.

إذا حاوَلْنا أَنْ نَتَقَصّى أَهَمَّ ما يَأْمُلُ الباحِثُ اسْتِخْلاصَهُ مِنَ الدَّواوينِ الشِّعْرِيَّةِ عِنْدَ دِراسَتِها، وَاتَّخَذْنا مِنْ ذلِكَ مَرْجِعاً لَنا وَمُعْتَمَداً في تَصْنيفِ الدَّواوينِ، أَمْكَنَنا أَنْ نَقْسِمَها عَلى خَمْسَةِ أَصْنافٍ بِحَسَبِ قيمَةِ ما يُسْتَطاعُ اسْتِخْراجُهُ مِنْها مِنْ مَعْلوماتٍ وَفَوائِدَ:

١ ـ الدَّواوينُ ذاتُ الأَهَمِّيَّةِ الفَنِّيَّةِ، كَديوانِ طفَيْلٍ الغَنَوِيِّ مَثَلاً.

٢ ـ الدَّواوينُ ذاتُ الأَهَمِّيَّةِ اللُّغَوِيَّةِ، كَديوانِ العَجّاجِ.

٣ ـ الدَّواوينُ ذاتُ الأَهَمِّيَّةِ التّاريخِيَّةِ، كَديوانِ كَعْبِ بْنِ مالِكٍ.

٤ ـ الدَّواوينُ ذاتُ الأَهَمِّيَّةِ الاجْتِماعِيَّةِ، كَديوانِ عُرْوَةَ بنِ الوَرْدِ.

٥ ـ الدَّواوينُ ذاتُ الأَهَمِّيَّةِ الفِكْرِيَّةِ، كَلُزومِيّاتِ أَبي العَلاءِ.

وَلا بُدَّ لَنا مِنَ الإِشارَةِ إلى أَنَّ هُناكَ فَوائِدَ أُخْرى كَثيرَةً يُمْكِنُ الحُصولُ عَلَيْها مِنَ الأَشْعارِ، لَكِنَّها لا تُشَكِّلُ بِحَدِّ ذاتِها أَساساً لِبِناءِ صِنْفٍ مُسْتَقِلٍّ خاصٍّ مِنَ الدَّواوينِ حَوْلَها، مِثْلَ المَعْلوماتِ الّتي تَتَعَلَّقُ بِالمَواقِعِ وَالمِياهِ وَالبُلْدانِ وَالنُّجومِ وَالأَنواءِ وَأَسْماءِ الخَيْلِ وَالأَصْنامِ وَالحِرَفِ وَالفُنونِ

وَٱلعَقَـائِدِ وَٱلخُـرافاتِ وَٱلقَصَص ، إلىٰ غَيْـرِ ذٰلِكَ مِمّـا يَسْتَطيـعُ ٱلبـاحِثُ ٱسْتِخْلاصَهُ مِنَ الشِّعْرِ. وَمِنَ ٱلبَدَهِيِّ أَنَّ الدَّواوينَ لا تَكادُ تَخْلو مِنْ مُعْظَمِ هٰذا ٱلّذي ذَكَرْنا، بَلْ إِنَّنا قَدْ نَخْتارُ في ٱخْتِيارِ ٱلصِّنْفِ ٱلّذي يُمْكِنُ أَنْ نُدْرِجَ كَثيراً مِنْها ضِمْنَهُ لاحْتِوائِها عَلىٰ قِيَمٍ هامَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ. فَديوانُ زُهَيْرٍ ـ مَثَلاً ـ لَهُ أَهَمِّيَّتُهُ ٱلفَنِّيَّةُ بِصِفَتِهِ نَموذَجاً لِمَدْرَسَةِ ٱلصَّنْعَةِ في ٱلجاهِلِيَّةِ، كَما أَنَّ لَهُ أَهَمِّيَّتَهُ اللُّغَوِيَّةَ ٱلّتي يَكْفي لإيضاحِها ٱلإيماءُ إلىٰ أَنَّ مُعْجَمَ «لِسانِ ٱلعَرَبِ» ٱسْتَقىٰ مِنْهُ شَواهِدَ في أَكْثَرَ مِنْ ثَلاثِمائَةِ مَوْضِعٍ ، وَٱسْتَشْهَدَ مُعْجَمُ «أَساسِ ٱلبَلاغَةِ» بِأَبْياتٍ مِنْهُ في نَحْوِ مائَةِ مَوْضِعٍ . أَمّا أَهَمِّيَّتُهُ ٱلتّاريخِيَّةُ فَيَكْفي لِكَشْفِها أَنْ نَتَدَبَّرَ ما فيهِ مِنْ قَصائِدَ تَناوَلَتْ حادِثَةَ ٱلصُّلْحِ بَيْنَ عَبْسٍ وَذُبْيانَ وَما سَبَقَها وَما تَلاها. وَلا شَكَّ أَنَّنا لا نَسْتَطيعُ أَنْ نُغْفِلَ أَيْضاً أَهَمِّيَّتَهُ في تَبْيانِ ٱلنَّواحي الاجْتِماعِيَّةِ وَٱلفِكْرِيَّةِ، فَإِنَّ شِعْرَ ٱلمَديحِ ـ بِشَكْلٍ عامٍّ ـ يُعْطينا فِكْرَةً واضِحَةً عَنِ القِيَمِ الاجْتِماعِيَّةِ ٱلّتي كانَتْ تُعْتَبَرُ مُثُلاً تُحْمَدُ في عَصْرٍ ما. وَٱلحِكَمُ ٱلّتي ٱمْتازَ بِها شِعْرُ زُهَيْرٍ ـ وَخُصوصاً في مُعَلَّقَتِهِ ـ لَها قِيمَتُها الفِكْرِيَّةُ إِضافَةً إلىٰ قِيمَتِها الاجْتِماعِيَّةِ. عَلىٰ أَنَّهُ لا مَناصَ مِنْ هٰذا ٱلتَّداخُلِ وَلا ضَيْرَ فيهِ، فَٱلباحِثُ يَسْتَطيعُ أَنْ يَتَناوَلَ ٱلدِّيوانَ مِنَ ٱلزّاوِيَةِ ٱلّتي يَتَوَسَّمُ مُناسَبَتَها لِغَرَضِهِ مِنْ إِظْهارِهِ أَوِ ٱلّتي يَتَقَصَّدُ أَنْ يُبْرِزَ أَهَمِّيَّتَها. وَمِنْ ثَمَّ يُمْكِنُ أَنْ يُنْشَرَ لِلدِّيوانِ ٱلواحِدِ طَبَعاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ يَنْتَهِجُ صانِعوها مَناهِجَ مُخْتَلِفَةً في عَمَلِهِمْ وَتَوَجُّهِهِمْ. وَقَدْ فَعَلَ عُلَماؤُنا ٱلأَقْدَمونَ ذٰلِكَ ـ كَما بَيَّنّا سابِقاً ـ فَكانَ عَمَلُهُمْ مُبَرَّراً، وَٱخْتِلافُهُمْ مُفيداً، وَتَبايُنُ طَرائِقِهِمْ في صِناعَةِ ٱلدَّواوينِ مُجَدِّداً لَها وَحافِظاً لِثَرْوَةٍ عَظيمَةٍ مِنَ المَعْرِفَةِ ما كانَتْ لِتَصِلَ إِلَيْنا لَولا هٰذا ٱلّذي فَعَلوهُ عِنْدَ تَكْرارِ صِناعَتِهِمْ لَها.

وَلا شَكَّ أَنَّ لِكُلِّ واحِدٍ مِنْ هٰذِهِ ٱلأَصْنافِ مَيِّزاتِهِ ٱلمُحَدَّدَةَ ٱلّتي يَجِبُ إِبْرازُها عِنْدَ صِناعَةِ ٱلدِّيوانِ بِحَيْثُ تَتَيَسَّرُ ٱلإِفادَةُ مِنَ ٱلجَوانِبِ ذاتِ الأَهَمِّيَّةِ ٱلخاصَّةِ فيهِ. وَسَنُحاوِلُ فيما يَلي تَلْخيصَ ما يُمْكِنُ أَنْ يُتَّخَذَ سَبَباً إلىٰ ما

يُتَوَخّىٰ لِلدِّيوانِ مِنْ تَوْطِئَةٍ لِجادَّةِ ٱلباحِثينَ وَتَقْريبٍ لِمقاصِدِهِمْ، آمِلينَ أن نَتَوَصَّلَ فيما نَعْرِضُ إلىٰ مَناهِجَ تَقودُ إلىٰ خِدْمةٍ لِلدَّواوينِ تَفي بِحَقِّها وَحَقِّ ٱلدّارِسينَ وَٱلشُّداةِ عَلىٰ صانِعِها.

إنَّ عَمَلَ ٱلمُحَقِّقِ في الدِّيوانِ ـ بَعْدَ جَمْعِ أشْعارِهِ وَصِياغَةِ قَصائِدِهِ بِٱتِّباعِ ما سَبَقَ أنْ فَصَّلْنا عِنْدَ كلا منا عَنِ الجَمْعِ وَٱلصِّياغَةِ ـ يَتَلَخَّصُ في أُمورٍ ثَلاثَةٍ هِيَ تَرْتيبُ ٱلدِّيوانِ وَٱلتَّعْليقُ عَلَيْهِ وَوَضْعُ ٱلفَهارِسِ لَهُ. وَمِنَ المُفْتَرَضِ أنْ تَخْتَلِفَ أساليبُ مُعالَجَةِ هٰذِهِ ٱلأمورِ ٱلثَّلاثَةِ بِٱخْتِلافِ ٱلنَّواحي ٱلَّتي يُرْغَبُ في إبْرازِها وَٱلعِنايَةِ بِها في الدِّيوانِ. وَلَمّا كانَ ٱلتَّصْنيفُ ٱلَّذي ذَكَرْناهُ قَدْ بُنِيَ أساساً عَلىٰ هٰذِهِ النَّواحي الجَديرَةِ بِٱلعِنايَةِ وَٱلإظْهارِ، حَقَّ لَنا أنْ نَعْتَمِدَهُ في وَضْعِ أُسُسِ ما نَطْلُبُهُ مِنَ المُحَقِّقينَ عِنْدَ صِناعَتِهِمُ ٱلدَّواوينَ ٱلشِّعْرِيَّةَ، بِحَيْثُ تُوائِمُ ٱلأغْراضَ ٱلمُبْتَغاةَ مِنْها عِنْدَ دِراسَتِها وَمُحاوَلَةِ الإفادَةِ مِنْها.

وَقَدْ هَيَّأَ لَنا عُلَماؤُنا ٱلأقْدَمونَ أرْبَعَةَ أساليبَ لِتَرْتيبِ الدَّواوينِ، إذا تَحَذَّيْناها وَطَوَّرْناها لِتَتلافىٰ ما يُواجِهُنا مِنْ مُشْكِلاتٍ بِسَبَبِ جَمْعِ ٱلشِّعْرِ مِنَ ٱلمَظانِّ، خَلُصَ لَنا أساليبُ صالِحَةٌ يُمْكِنُنا آتِّباعُها في صُنْعِ ٱلدَّواوينِ: أوَّلُها ما يُتَّبَعُ فيهِ ٱلتَّسَلْسُلُ ٱلزَّمَنِيُّ، وَتُرَتَّبُ فيهِ ٱلقَصائِدُ ٱلَّتي يُمْكِنُ تَحْديدُ ٱلتّاريخِ ٱلَّذي قِيلَتْ فيهِ آبْتِداءً بِٱلأقْدَمِ فَٱلأحْدَثِ، وَيُتْرَكُ ما لَمْ يُعْرَفْ تاريخُ نَظْمِهِ إلىٰ آخِرِ ٱلدِّيوانِ أوْ يُوضَعُ في ٱلأماكِنِ ٱلَّتي يُرَجِّحُ ٱلمُحَقِّقُ أنَّها تُوافِقُها زَمَنِيّاً. وَثانيها بِحَسَبِ أهَمِّيَّةِ ٱلقَصائِدِ في نَظَرِ ٱلمُحَقِّقِ، يُدْرِجُ فيهِ صانِعُ ٱلدِّيوانِ ٱلقَصائِدَ وَفْقَ ما يَرىٰ أنَّهُ أكْثَرُ أهَمِّيَّةً مِنَ النّاحِيَةِ ٱلفَنِّيَّةِ أوِ التّاريخِيَّةِ أو ٱلاجْتِماعِيَّةِ أوِ ٱلفِكْرِيَّةِ، مُراعِياً ٱلصَّبْغَةَ ٱلعامَّةَ ٱلَّتي يَرْغَبُ في إظْهارِها لِلدِّيوانِ. وَثالِثُها بِحَسَبِ القَوافي، وَيَتَّبِعُ ٱلمُحَقِّقُ في جَمْعِهِ ٱلقَصائِدَ ٱلتَّرْتيبَ ٱلأبْجَدِيَّ لِلْقَوافي، سالِكاً في ذٰلِكَ مَنْهَجاً مُعَيَّناً مَبْنِيّاً عَلىٰ حَرَكَةِ ٱلقافِيَةِ وَبَحْرِ

ٱلقَصيدَةِ وَنَوْعِ ٱلقافِيَةِ ـ مِنْ مُتَكاوِسٍ وَمُتراكِبٍ وَمُتَدارِكٍ وَمُتواتِرٍ وَمُتَرادِفٍ ـ ثُمَّ ٱلتَّأْسيسِ وَٱلرَّدْفِ، عَلىٰ أَنْ يُبَيِّنَ مَنْهَجَهُ في مُقَدِّمَةِ الدِّيوانِ. وَرابِعُها بِحَسَبِ المَوْضوعاتِ ٱلفَنِّيَّةِ، كَٱلمَدْحِ وَٱلهِجاءِ وَٱلغَزَلِ وَٱلفَخْرِ وَٱلوَصْفِ وَٱلحِكَمِ وَٱلزُّهْدِ وَٱلمُجونِ... إلخ.. يَقومُ فيهِ صانِعُ ٱلدِّيوانِ بِجَمْعِ ٱلقَصائِدِ ٱلّتي تَنْدَرِجُ تَحْتَ كُلِّ مَوْضوعٍ فَنِّيٍّ مُرَتِّباً إيّاها بِحَسَبِ ٱلقوافي أَوْ أَهَمِّيَّةِ ٱلقَصائِدِ مُتَّبِعاً في ذٰلِكَ ٱلأُسُسَ ٱلَّتي ذَكَرْناها آنِفاً. وَهٰذِهِ ـ كما رَأَيْنا ـ أَساليبُ عامَّةٌ ٱخْتَطَّتْ مَسالِكَ واضِحَةً مُوَطَّأَةً، سَنَقْتَصِرُ عَلَيْها في هٰذا ٱلبَحْثِ لِمَا تَتَّصِفُ بِهِ مِنْ سَعَةٍ وَشُمولٍ وَٱستيعابٍ تُيَسِّرُ وُرودَها عِنْدَ صِناعَةِ ٱلدَّواوينِ الشِّعْرِيَّةِ كافَّةً. عَلىٰ أَنَّ هُناكَ مِنَ ٱلدَّواوينِ ما يوحي إلى المُحَقِّقِ بِٱتِّباعِ نِظامِ تَرْتيبٍ خاصٍّ بِهِ يَخْدِمُ ما يَرومُ المُحَقِّقُ كَشْفَهُ وَتَأْكيدَهُ وَإِبْرازَهُ؛ فَقَدْ يَتَّجِهُ صانِعُ ديوانِ جَريرٍ مَثَلاً إلىٰ قَسْمِ ٱلدِّيوانِ عَلىٰ أَبْوابٍ يَشْمَلُ كُلٌّ مِنْها أَهاجِيَهُ لِواحِدٍ مِنَ الشعراءِ. كَٱلفَرَزْدَقِ وَٱلأَخْطَلِ وَعُمَرَ بْنِ لَجَإٍ وَٱلبَعيثِ والرَّاعي وَعَدِيِّ بنِ ٱلرِّقاعِ.. وَقَدْ يَتَكَلَّفُ صانِعُ ديوانِ عُمَرَ بْنِ أَبي رَبيعَةَ أَنْ يَجْمَعَ قَصائِدَهُ وَفْقَ ٱلنِّساءِ اللّواتي شَبَّبَ بِهِنَّ، أَمّا ديوانُ نُصَيْبٍ فَقَدْ يُرَتَّبُ بِحَسَبِ ٱلمَمْدوحينَ، وَما إلىٰ ذٰلِكَ مِنَ ٱلأَساليبِ ٱلّتي قَدْ تُلائِمُ شِعْرَ شاعِرٍ دونَ آخَرَ. ولا ضَيْرَ في أَنْ يَتَّبِعَ ٱلمُحَقِّقُ ٱلتَّرْتيبَ ٱلَّذي يَرْتَئيهِ شَريطَةَ أَنْ يَجْعَلَ ذٰلِكَ وُصْلَةً إلىٰ مُتَحَرّاهُ وَمَجازاً إلىٰ مُتَوَجَّهِهِ وَوَسيلَةً إلىٰ بُغْيَتِهِ، فَإِنَّ القَصْدَ أَنْ يَخْرُجَ ٱلدّيوانُ علىٰ ٱلصُّورَةِ ٱلتي يَراها المُحَقِّقُ صالِحَةً لإيضاحِ ٱلجَوانِبِ ٱلّتي يَرْغَبُ في إبْرازِها وَٱلتَّأْكيدِ عَلَيْها وَتَقْريبِها إلىٰ مُتَناوَلِ الدّارِسينَ.

فَإِذا راعَيْنا ذلك كلَّهُ خَلُصْنا إلى أَنَّ صانِعَ ٱلدِّيوانِ ذي القيمَةِ ٱلفَنِّيَّةِ قَمِينٌ بِأَنْ يُرَتِّبَهُ بِحَسَبِ المواضيعِ إِنْ تَعَدَّدَتْ فيهِ، أَوْ بِحَسَبِ أَهَمِّيَّةِ ٱلقَصائِدِ في نَظَرِ ٱلمُحَقِّقِ إِنْ كانَ ذٰلِكَ يُوَضِّحُ ٱلاتِّجاهاتِ ٱلفَنِّيَّةَ في الأَشْعارِ، أَوْ بِحَسَبِ ٱلتَّسَلْسُلِ ٱلزَّمَنِيِّ لِلشِّعْرِ إِنْ كانَ ذٰلِكَ يُفيدُ في إظْهارِ تَطَوُّرِ ٱلأُسْلوبِ ٱلفَنِّيِّ لَدىٰ ٱلشّاعِرِ. أَمّا إذا ٱمْتازَ ٱلدّيوانُ بِأَهَمِّيَّتِهِ اللُّغَوِيَّةِ، فَلَعَلَّ مِنَ ٱلمُناسِبِ

تَرْتيبَهُ بِحَسَبِ ٱلقَـوافي، إلّا إذا رَغِبَ صانِعُـهُ في إبْرازِ نَـواحيَ أُخْرىٰ في ٱلدِّيوانِ زِيادَةً عَلى ٱلنّاحِيَةِ ٱللُّغَوِيَّةِ فيهِ، فلا جُناحَ عَلَيْهِ حينَئِذٍ في أنْ يُبَوِّبَ ٱلْأَشْعارَ عَلىٰ النَّسَقِ ٱلَّذي يَراهُ مُوافِقاً لِغَرَضِهِ، إذْ أنَّ تَرْتيبَ ٱلْأَشْعارِ لا يُؤَثِّرُ كَثيراً في ٱلإفادَةِ مِنَ ٱلنَّواحي ٱللُّغَوِيَّةِ فيهِ طـالَما زُوِّدَ ٱلـدِّيوانُ بِـٱلفَهارِسِ ٱللُّغَوِيَّةِ ٱلكافِيَةِ. وَيَكادُ يَقْتَصِرُ خِيارُ صانِعِ ٱلدِّيوانِ ذي ٱلمَنْحىٰ ٱلتاريخيِّ عَلىٰ ٱتِّباعِ ٱلتَّسَلْسُلِ ٱلزَّمَنِيِّ في سَرْدِ قَصائِدِ ٱلشّاعِرِ، فَإنَّ ذٰلِكَ هُوَ خَيْرُ ما يُيَسِّرُ ٱسْتِفادَةَ ٱلباحِثينَ مِنْ جَوانِبِهِ ٱلتّاريخِيَّـةِ. عَلىٰ أنَّ لِصانِـعِ مِثْلِ هٰـذا الـدِّيوانِ أنْ يَلْجَـأَ إلىٰ جَمْعِ ٱلْأَشْعـارِ بِحَسَبِ المواضيـعِ أوِ ٱلمُناسَبـاتِ ٱلسِّياسِيَّةِ ٱلّتي قِيلَتْ فيها، شَريطَةَ أنْ تُرَتَّبَ قَصائِدُ كُلِّ بابٍ بِحَسَبِ تَسَلْسُلِها ٱلزَّمَنِيِّ أيْضاً. وَلا شَكَّ أنَّ تَرْتيبَ ٱلدَّواوينِ ذاتِ ٱلقيمَةِ ٱلاجْتِماعِيَّةِ بِحَسَبِ ٱلمواضيعِ هُوَ خَيْرُ ما يُمْكِنُ لِلْمُحَقِّقِ ٱتِّباعُهُ، شَأْنُها شَأْنُ تِلْكَ ٱلّتي تَمْتازُ بِقيمَتِها ٱلفِكْرِيَّةِ. وَيَجوزُ لِلصّانِعِ أنْ يُرَتِّبَ قَصائِدَ هٰذَيْنِ ٱلصِّنْفَينِ وَفْقَ أهَمِّيَّةِ ٱلقَصائِدِ في نَظَرِهِ، فَقَدْ يَرىٰ في ذٰلِكَ بَلاغاً إلىٰ ما ٱسْتَشْرَفَ لَهُ مِنْ كَشْفِ ٱلنَّواحي ٱلمُهِمَّةِ في ٱلدِّيوانِ وَإسْعافِ ٱلباحِثينَ بِحاجَتِهِم مِنْهُ عَلىٰ الصُّورَةِ ٱلفُضْلىٰ.

ثُمَّ نَنْتَقِـلُ إلى ٱلتَّعْليقِ عَلىٰ ٱلْأَشْعارِ ـ وَهُـوَ ٱلأمْرُ ٱلَّـذي يَتَطَلَّبُ مِنَ ٱلمُحَقِّقِ أنْ يَبْذُلَ فيهِ خالِصَ جُهْدِهِ وَيَسْتَفْرِغَ جُلَّ وُسْعِهِ، وَلا يُقْبَلُ مِنْهُ عَفْوُهُ وَمَيْسورُهُ بَلْ عَلَيْهِ أنْ يَصْرِفَ فيهِ كُلَّ عِنايَتِهِ دونَ ألْوٍ أوْ وَنىً ـ فَنُبَيِّنُ ما عَلىٰ ٱلمُحَقِّقِ أنْ يَجْلُوَهُ بِتعاليقِهِ، وَما يَلْزَمُهُ مِنْ آلَةٍ لِكَيْ يَقومَ بِهٰذا العَمَلِ.

عَلىٰ صانِعِ ٱلدِّيوانِ أنْ يَتَعَرَّفَ أسْلوبَ ٱلشّاعِرِ وَمَيِّزاتِـهِ وَصِفاتِـهِ، فَيَحْصُرَ لُغَتَهُ وَٱلمُفْرَداتِ ٱلّتي تَتَرَدَّدُ في شِعْرِهِ، وَيَدْرُسَ النَّمَطَ ٱلَّذي يَنْسِجُ وَفْقَهُ قَصائِدَهُ، وَيَسْتَوْعِبَ طَرائِقَ نَظْمِهِ وَما يَلْجَأُ إلَيْهِ مِنْ أُمورِ ٱلمَعاني وَٱلبَيانِ وَٱلبَديعِ، وَيَعْرِفَ مَعايِبَ شِعْرِهِ وَمَحاسِنَهُ، وَما يُقَصِّرُ فيهِ وَما يُجيدُ، كما عَلَيْهِ

أنْ يُحيطَ بأهْواءِ الشاعِرِ وَميولِهِ، وَعَقيدَتِهِ الدِّينِيَّةِ وَالسِّياسِيَّةِ، وَبقبيلتِهِ وَدِيارِها وَالمياهِ الَّتي نَزَلَتْها، وَبالفَتْرَةِ الَّتي عاشَ فيها الشّاعِرُ وَما جَرى فيها مِنْ أَحْداثٍ وَأيّامٍ، وَبالمُناسَباتِ الَّتي قالَ فيها شِعْرَهُ، وَبالأَعْلامِ الَّذينَ ذَكَرَهُمْ فيهِ، وَما إلى ذلكَ مِن الأُمورِ الَّتي تُسْهِمُ في مَعْرِفَةِ الشّاعِرِ وَبيئَتِهِ وَشِعْرِهِ.

فَإذا تَمَّ لَهُ ذلكَ وَتَحوَّلَ إلى العَمَلِ في الدِّيوانِ، فَلَهُ أَنْ يَفْتَتِحَهُ بِمُقَدِّمَةٍ تَذْكُرُ شَيْئاً عَنْ نَسَبِهِ وَسيرَتِهِ وَبيئَتِهِ، مُراعِياً إبْرازَ الحَوادِثِ وَالأُمورِ الَّتي يَرى أَنَّها قَدْ تُلْقي ضَوْءاً عَلى نَواحٍ مِنْ شِعْرِهِ، ثُمَّ يَشْرَعَ في سَرْدِ القَصائِدِ وَالتَّعْليقِ عَلَيْها بِما يُوافِقُ ما يَرْتَئيهِ مِنْ تَصْنيفٍ لِلدِّيوانِ، فَيَعْتَني - إذا أَرادَ إبْرازَ أَهَمِّيَّةِ الدِّيوانِ الفَنِّيَّةِ - بِالإشارَةِ إلى نَمَطِ صِياغَةِ قَصائِدِهِ وَطَبيعَةِ بنائِها وإيقاعِها وَمَيِّزاتِها الفَنِّيَّةِ وَالنَّواحي البَلاغِيَّةِ الَّتي تَظْهَرُ فيها وَالمَدْرَسَةِ الَّتي تَنْتَمي إلَيْها، إلى غَيْرِ ذلكَ مِمّا يَتَعَلَّقُ بِالأُسْلوبِ الشِّعْرِيِّ لِلشّاعِرِ. فَإذا أَرادَ الكشفَ عَنِ الجَوانِبِ اللُّغَوِيَّةِ في الدِّيوانِ، عَلَيْهِ أَنْ يُوَجِّهَ اهْتِمامَهُ إلى المَسائِلِ اللَّفْظِيَّةِ فيهِ، يُبَيِّن ما يَتَرَدَّدُ فيه مِنْ لَهَجاتِ القَبائِلِ المُخْتَلِفَةِ، وَالأَلْفاظِ الَّتي لا ذِكْرَ لَها في المُعْجَماتِ، وَالضَّروراتِ الَّتي فَرَضَها النَّظْمُ، وَما إلى ذلكَ. كما يَحْسُنُ بِهِ - إذا كانَ لِلدِّيوانِ قيمَةٌ تاريخِيَّةٌ هامَّةٌ - أَنْ يَجْلُوَ الأَحْداثَ الَّتي يُشارُ إليها في الشِّعْرِ، وَأَنْ يَشْرَحَ عَقيدَةَ الشّاعِرِ وَانْتِماءَهُ، مُفَسِّراً ما يَرِدُ في القَصائِدِ مِمّا لَهُ عَلاقَةٌ بِتِلْكَ العَقيدَةِ وَذلكَ الانْتِماءِ. كَما عَلَيْهِ أَنْ يُوَضِّحَ مُناسَبَةَ كُلِّ قَصيدَةٍ وَفيمَ قيلَتْ، وَيُعَرِّفَ الأَعْلامَ وَالوَقائِعَ وَالمواقِعَ الَّتي جاءَتْ فيها، وَكَيْفَ أَدّى ذلك كُلُّه إلى صِياغَةِ الشِّعْرِ حَتّى وَصَلَ إلَيْنا بِالشَّكْلِ الَّذي هُوَ عَلَيْهِ، وَيُجَلِّي ما لَهُ مِنْ جَوانِبَ إعْلامِيَّةٍ، مُراعِياً ذِكْرَ الجِهاتِ الَّتي اسْتَهْدَفَها ذلكَ الإعْلامُ وَوَقْعَ القَصائِدِ لَدَيْها، وَما إلى ذلكَ مِنَ الأُمورِ الَّتي تُقَرِّبُ أَشْعارَ الدِّيوانِ إلى الفَهْمِ وَتُحَدِّدُ دَوافِعَ نَظْمِها وَنَتائِجَهُ. فَإنْ كانَ الدِّيوانُ مِمّا يَمْتازُ بِما يُظْهِرُ مِنْ أُمورٍ اجْتِماعِيَّةٍ أَوْ فِكْرِيَّةٍ، وَجَبَ عَلى صانِعِ الدِّيوانِ أَنْ يُعَيِّنَ هٰذِهِ الأُمورَ كاشِفاً أَبْعادَها في مُحيطِ

الشّاعِرِ، فإذا كانتِ ٱجْتِماعِيَّةً شَرَحَها وَوَضَّحَ مَدى تَمَثُّلِ مَرْكَزِ ٱلشّاعِرِ ٱلاجْتِماعِيِّ فيها، وَتَوَسَّعَ في ذِكْرِ ٱلنَّواحي ٱلّتي تَتَعَلَّقُ بِها في ذٰلِكَ ٱلعَصْرِ، وَما كانَ مِنْها ٱنْعِكاساً لِلْبيئَةِ وَطَبيعَةِ ٱلحَياةِ، وَما كانَ مِنْها نابِعاً عَنِ ٱلمُعْتَقَداتِ ٱلعامَّةِ أَوِ ٱلخاصَّةِ بِٱلشّاعِرِ، وَغَيْرِ ذٰلِكَ مِنَ ٱلتَّنْبيهاتِ ٱلَّتي تَمَسُّ ٱلحَياةَ ٱلاجْتِماعِيَّةَ لِلشّاعِرِ وَٱلقَبيلَةِ وَٱلمُجْتَمَعِ بِشَكْلٍ عامٍّ. وَإذا كانَتْ قِيَماً فِكْرِيَّةً فَسَّرَها وَبَيَّنَ ما جاءَ مِنْها مُماثِلاً لِلآراءِ وَٱلأَفْكارِ وَٱلاتِّجاهاتِ ٱلسّائِدَةِ في ذٰلِكَ العَصْرِ وما كانَ مُخالِفاً لَها، وَما لِمبادِىءِ ٱلشّاعِرِ ٱلسِّياسِيَّةِ وَٱلدِّينِيَّةِ وَٱلفِكْرِيَّةِ فيها مِنْ أَثَرٍ، وَأَشارَ إلىٰ ٱلنّواحي ٱلّتي تُبْرِزُ ثَقافَةَ ٱلشّاعِرِ وَتَطَبُّعَها بِما يَتَّصِلُ بِمُحيطِهِ ٱلخاصِّ أَوْ بِٱحْتِكاكِهِ بِأَفْكارٍ أَوْ مُعْتَقَداتٍ أَجْنَبِيَّةٍ عَنْهُ، وَما إلىٰ ذٰلِكَ مِنَ ٱلأمورِ ٱلَّتي قَدْ تُلْقي ضَوْءاً عَلىٰ طَريقَةِ تَفْكيرِ ٱلشّاعِرِ وَٱلنَّوازِعِ ٱلَّتي ٱتَّجَهَتْ بِهِ إلىٰ ٱلمَنْحىٰ ٱلَّذي يُمَثِّلُهُ شِعْرُهُ.

وَيَجْدُرُ بِالمُحَقِّقِ ـ مَهْما كانَ صِنْفُ الدِّيوانِ الّذي يَصْنَعُهُ ـ أَنْ يَتَجَشَّمَ شَرْحَ مَعاني الشِّعْرِ المُشْكِلَةِ وَتَعْريفَ الأَعْلامِ وَالأَماكِنِ وَالحَوادِثِ الواردَةِ فيهِ، وَذِكْرَ المناسَباتِ الّتي قِيلَتْ فيها القَصائِدُ. كَما يُفْتَرَضُ فيهِ أَنْ يُوَثِّقَ نِسْبَةَ القَصائِدِ إلى الشّاعِرِ، وَيَدْرُسَ المُتَنازَعَ مِنْها بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيرِهِ مِنَ الشُّعَراءِفَيُقَرِّرَ ما يُرَجِّحُ مِنْ عَزْوٍ، مُثْبِتاً أَسْبابَ التَّرْجيحِ وَأَدِلَّتَهُ، وَذٰلِكَ بِالاسْتِفادَةِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ أُسْلوبَ الشّاعِرِ وَمعْجَمَهُ اللُّغَوِيَّ، وَأَهْواءَهُ ومُعتقداته، وَالمُناسَباتِ الّتي قِيلَتْ فيها القَصائِدُ، وتدبُّرِ المَواقِعِ وَالأَعْلامِ والحَوادِثِ المذكورة في الشِّعْرِ، إضافَةً إلى مُقارَنَةِ المَصادِرِ الّتي عُزِيَ فيها إلى الشّاعِرِ أَوْ إلى غَيْرِهِ، وَما يَصِحُّ الاعْتِمادُ عَلَيْهِ مِنْها وَما لا يَصِحُّ، وما هُوَ أَقْدَمُ وَأَقْرَبُ إلى عَصْرِ الشّاعِرِ وَما هُوَ أَحْدَثُ وَأَبْعَدُ، وَغَيْرِ ذلِكَ مِنَ الأُمورِ الّتي تُساعِدُ عَلى تَرْجيحِ نِسْبَةٍ وَتَوْثيقِ مَصْدَرٍ.

وَقَدْ يَكونُ مِنَ المُفيدِ أَنْ يُنَبِّهَ صانِعُ الدِّيوانِ عَلى بَعْضِ النُّكاتِ الصَّرْفِيَّةِ أَوِ النَّحْوِيَّةِ أَوِ البَلاغِيَّةِ، عَلى أَنَّ ذلِكَ عائِدٌ إلى المُحَقِّقِ، وَلَهُ أَنْ يَقومَ

بِهِ إِنْ رَأى لِذلِكَ ضَرورَةً، كَما أَنَّ لَهُ أَنْ يَتحاشاهُ إِنْ وَجَدَ أَنَّهُ قَدْ يُؤَدِّي إِلى إِطالَةِ التَّعْليقاتِ دُونَ فَائِدَةٍ كَبيرَةٍ، أَوْ أَنَّهُ قَدْ يُسَبِّبُ تَحْويلَ ذِهْنِ القارى عَنْ أُمورٍ هامَّة إِلى أُمورٍ ثانَوِيَّةٍ.

فَإِذا أَنْهى المُحَقِّقُ تَرْتيبَ الدِّيوانِ وَالتَّعْليقَ عَلَيْهِ، بَقِيَ عَلَيْهِ العَمَلُ عَلى فَهْرَسَتِهِ، وَهُوَ أَمْرٌ مِنَ الأَهَمِّيَّةِ بِمَكانٍ لِما في ذلِكَ مِنْ تَقْريبٍ لِمُتَناوَلِهِ وَرَوْضٍ لِمَرْكَبِهِ. وَالفَهارِسُ مُتَنَوِّعَةٌ كَثيرَةٌ، نَذْكُرُ مِنْها: فَهْرَسَ القَوافي وَالبُحورِ، وَفَهْرَسَ المَعاني وَالتَّشْبيهاتِ وَالصُّوَرِ، وَفَهْرَسَ المَواضيعِ وَالفُنونِ الشِّعْرِيَّةِ، وَفَهْرَسَ اللُّغَةِ، وَفَهْرَسَ الأَعْلامِ، وَفَهْرَسَ القَبائِلِ وَالأُمَمِ وَالجَماعاتِ، وَفَهْرَسَ الأَماكِنِ وَالبُلْدانِ وَالمِياهِ، وَفَهْرَسَ الأَيّامِ، وَفَهْرَسَ الأَنْواءِ وَالنُّجومِ، وَفَهْرَسَ أَوابِدِ العَرَبِ وتُرّهاتِهِمْ وَأَوْهامِهِمْ، وَفَهْرَسَ النَّباتِ وَالحَيوانِ، وَفَهْرَسَ أَلْفاظِ الحَضارَةِ، وَفَهْرَسَ الأَلْفاظِ المُعَرَّبَةِ، وَفَهْرَسَ لُغاتِ القَبائِلِ وَلَهَجاتِها، وَفَهْرَسَ المُعْتَقَداتِ وَالأُمورِ الدِّينِيَّةِ (وَالأَصْنامِ)، وَفَهْرَسَ الحِكَمِ وَالأَمْثالِ، وَفَهْرَسَ التَّسَلْسُلِ الزَّمَنِيِّ لِلْقَصائِدِ، وَفَهْرَسَ الضَّروراتِ الشِّعْرِيَّةِ،والفَهْرَسَ العَروضِيَّ ـ الَّذي يَتَناوَلُ بُحورَ الشِّعْرِ المُسْتَعْمَلَةَ في الدِّيوانِ وَعَدَدَ القصائِدِ الَّتي قِيلَتْ في كُلِّ بَحْرٍ، كما يُمْكِنُ أَنْ يَتَناوَلَ نَواحيَ أُخْرى كالزِّحافاتِ وَالعِلَلِ العَروضِيَّةِ كَالخَرْمِ وَالخَزْمِ وَما يُشْبِهُ ذلِكَ ـ ثُمَّ فَهْرَسَ المصادِرِ وَالمراجِعِ. وَيُسْتَحْسَنُ بِصانِعِ الدِّيوانِ أَنْ يَحْمِلَ نَفْسَهُ عَلى عَمَلِ جُلِّ هذِهِ الفَهارِسِ ـ إِنْ لَمْ نَقُلْ كُلَّها ـ إِلى جانِبِ غَيْرِها مِمّا قَدْ يُوحيهِ الدِّيوانُ الَّذي يَصْنَعُهُ. وَيُفْتَرَضُ فيهِ أَلّا يُهْمِلَ ما لَهُ عَلاقَةٌ ماسَّةٌ بِالصِّنْفِ الَّذي يَنْضَوي تَحْتَهُ الدِّيوانُ، فَلا يَتَغاضى ـ مَثَلاً ـ عَنْ فَهارِسِ المَعاني وَالعَروضِ وَالضَّروراتِ الشِّعْرِيةِ وَالحِكَمِ وَالأَمْثالِ إِنْ كانَ الدِّيوانُ ذا قيمَةٍ فَنِّيَّةٍ، وَلا عَنْ فَهارِسِ اللُّغَةِ وَالأَلْفاظِ المُعَرَّبَةِ وَلُغاتِ القَبائِلِ وَالنَّباتِ وَالحَيَوانِ إِنْ كانَ ذا قيمةٍ لُغَوِيَّةٍ، وَلا عَنْ فَهارِسِ الأَعلامِ وَالقَبائِلِ وَالبُلْدانِ والأَيّامِ إِنْ كانَ ذا قِيمَةٍ تاريخِيَّةٍ، وَلا عَنْ فَهارِسِ أَلْفاظِ

ٱلحضارَةِ وَٱلأَوابِدِ وَٱلمُعْتَقَداتِ إنْ كانَ ذَا قِيمَةٍ ٱجْتِماعِيَّةٍ، وَلا عَنْ فَهْرَسَي المَواضِيعِ وَالحِكَمِ وَٱلأَمْثالِ إنْ كانَ ذا قِيمَةٍ فِكْرِيَّةٍ. وَنَحْنُ إنَّما نُوردُ أَمْثِلَةً وَلا نَحْصرُ أَوْنُحَدِّدُ، وَمِنْ واجِبِ المُحَقِّقِ أَنْ يَسْتَقْصِيَ وَيَسْتَوْفِيَ كَيْ يَأْتِيَ عَمَلُهُ كافِياً مُغْنِياً قَرِيباً مِنَ الكَمالِ.

هذا مُلَخَّصٌ لِما يُفْتَرَضُ بِمَنْ يَتَصَدّى لِعَمَلِ ديوانٍ ما أَنْ يَقومَ بِهِ حَتّى يَجُوزَ أَنْ يُسَمّى عَمَلُهُ فيهِ «صَنْعَةً» لِلدِّيوانِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ صَعْبُ المَرامِ حَزْنُ المَسْلَكِ عَسيرُ المَطْلَبِ، غَيْرَ أَنَّ صانِعَ الدِّيوانِ مُطالَبٌ بِهِ، فَإِنْ فَرَّطَ فيهِ وَقَصَّرَ، وَتَهاوَنَ وَمَرَّضَ، ٱنْتَفَتْ عَنْ عَمَلِهِ صِفَةُ «الصَّنْعَةِ»، وَعادَ مُجَرَّدَ جَمْعٍ لِلشِّعْرِ يُقْبَلُ مِنْهُ إذا كانَ فيهِ مُبْتَدِئاً أَوْ مُسْتَدْرِكاً، وَيُلامُ عَلَيْهِ إنْ كانَ قَدْ سُبِقَ إلَيْهِ، وَيَكونُ ما بَذَلَ فيهِ مِنْ جَهْدٍ عَبَثاً، لأَنَّهُ عملٌ مَكْرورٌ قَليلُ الجَدْوى يُمْكِنُ ٱلاسْتِعاضَةُ عَنْهُ بِبَحْثٍ يَضُمُّ الفَوائِدَ ٱلّتي أَضافَها إلى ٱلعَمَلِ ٱلمُتَقَدِّمِ دونَ تَكَلُّفِ طِباعَةِ الدِّيوانِ وَإضاعَةِ وَقْتِ ٱلباحِثينَ في قِراءَتِهِ بِكامِلِهِ لاسْتِخْلاصِها مِنْهُ. وَلَنْ نَشْتَطَّ في ٱلطَّلَبِ مِنَ ٱلمُحَقِّقِ أَكْثَرَ مِمّا فَعَلْنا، فَنَفْرِضَ عَلَيْهِ ـ مَثَلاً ـ أَنْ يَتَوَسَّعَ في دِراسَةِ الشِّعْرِ وَيَسْتَخْرِجَ مِنْهُ ٱلرُّموزَ وَٱلمُثُلَ وَٱلإِسْقاطاتِ وَغَيْرَها مِنَ ٱلفَوائِدِ، بَلْ نَتْرُكُ ذلِكَ لِلْباحِثينَ ٱلَّذينَ يَرْغَبونَ في الاضْطِلاعِ بِدِراسَةِ الدِّيوانِ.

نَشْرَتا دِيوانِ زُفَرَ، وَنَظْرَةٌ فِي ٱلمُتَأَخِّرَةِ مِنْهُما:

قُلْتُ إنَّ دافِعي إلى كِتابَةِ بَحْثي هذا كانَ ٱطِّلاعي عَلى نَشْرَةِ ٱلأُسْتاذِ ٱلدُّكتورِ مُحَمَّد رُضْوان ٱلنَّجّار لِديوانِ زُفَرَ بنِ ٱلحارِثِ، ٱلّذي جَمَعَهُ ٱلأستاذُ ٱلدُّكتورُ نوري حَمّودي ٱلقَيْسيّ قَبْلُ وَنَشَرَهُ في مَجَلَّةِ المَجْمَعِ ٱلعِراقيِّ، فَوَقَفْتُ قَليلاً مُقارِناً بَيْنَ ٱلنَّشْرَتَيْنِ، وَسَأُلَخِّصُ فيما يَلي ما وَجَدْتُ خِلالَ وَقْفَتي ٱلمُقارِنَةِ هذِهِ:

زادَ ٱلأُسْتاذُ ٱلنَّجارُ عَلى ما جَمَعَهُ ٱلدُّكتورُ ٱلقَيْسِيُّ:

أ ـ بَيْتاً واحِداً في ٱلقَصيدَةِ ق (٤) هُوَ ٱلأَخيرُ فيها، نَقَلَهُ عَنِ «ٱلعِقْدِ ٱلفَريدِ» مِنْ جُمْلَةِ أَبْياتٍ.

ب ـ المقْطوعَةَ ق (٦) وَهِيَ تَتَكَوَّنُ مِنْ بَيْتَيْنِ، نَقَلَهُما عَنِ «ٱلمُؤتَلِفِ وَٱلمُخْتَلِفِ» لِلآمِدِيِّ ٱلَّذي نَسَبَهُما إلى زُفَرَ بنِ ٱلحارِثِ ٱلقُشَيْرِيِّ. وَعَلَّقَ ٱلأُسْتاذُ ٱلنَّجّارُ عَلى ٱلنِّسْبَةِ أَنَّها خَطَأٌ، لأَنَّ زُفَرَ بنَ ٱلحارِثِ كِلابِيٌّ لا قُشَيْرِيٌّ. وَهذا وَهْمٌ مِنْهُ، فَقَدْ مَيَّزَ ٱلآمِدِيُّ بَيْنَهُما، وَذَكَرَ أَنَّهُما مُخْتَلِفانِ، وَٱلبَيْتانِ لَيْسا مِنْ شِعْرِ صاحِبِنا ٱلبَتَّةَ، وَيَجِبُ إِسْقاطُهُما مِنَ ٱلدِّيوانِ.

جـ ـ المَقْطوعَةَ ق (١٣) وَهِيَ بَيْتٌ واحِدٌ نَقَلَهُ عَنْ «تاريخِ ٱبْنِ عَساكِر» مُخْتَلَّ ٱلوَزْنِ، سَنُصَحِّحُهُ فيما سَيَلي.

د ـ المَقْطوعَةَ ق (١٤) وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَبْياتٍ نَقَلَها عَنْ «نَقائِضِ جَريرٍ وَٱلأَخْطَلِ» مِنْها ثَلاثَةٌ في «كامِلِ ٱبْنِ الأَثيرِ» وَ «ٱلأَغاني» و «أَنْسابِ ٱلأَشْرافِ».

هـ ـ المَقْطوعَةَ ق (٢٢) وَهِيَ أَبْياتٌ سِتَّةٌ نَقَلَها عَنِ «ٱلأَغاني» ٱلَّذي عَزاها إلى زُفَرَ أَوْ غَيْرِهِ. أَوْرَدَ مِنْها الأُسْتاذُ ٱلقَيْسِيُّ بَيْتَيْنِ ـ هُما ٱلرّابِعُ وَٱلخامِسُ ـ عَنْ «مُعْجَمِ ما اسْتَعْجَمَ»، وَلَمْ يَرِدْ هذا الكِتابُ في مَصادِرِ ٱلأُسْتاذِ النَّجّارِ.

و ـ زادَ عَلى ٱلقَصيدَةِ ق (٢٦) بَيْتَيْنِ ـ هُما ٱلخامِس عَشَرَ وَٱلسّادِس عَشَرَ ـ نَقَلَهُما عَنِ «ٱلتَّنْبيهِ وَٱلإِشْرافِ» لِلْمَسعودِيِّ.

أَمّا ٱلدُّكتورُ ٱلقَيْسِيُّ فَزادَ ما جَمَعَهُ مِنْ شِعْرِ زُفَرَ عَلى نَشْرَةِ ٱلدُّكْتورِ النَّجّارِ بَيْتاً لَمْ يَذْكُرْ مَصْدَرَهُ جاءَ ثانِياً لِبَيْتِ ٱلمَقْطوعَةِ ق (٩) ـ وَهِيَ عِنْدَهُ بِرَقْمِ (١١) ـ وَٱلبَيْتُ هُوَ:

مُلِحّـاً عَلَيَّ بِـالْحِجـارَةِ دائِبـاً لِأَنِّي وَقـورٌ، وَالكَـريـمُ وَقـورُ

كما أَوْرَدَ الدُّكتورُ القَيْسِيُّ قِطْعَةً بِرَقم (١٤) ـ عَنْ «أنساب الأَشْراف» ـ هِيَ البَيْتُ السّادِسُ مِنَ القَصيدَةِ ق (٤) عِنْدَ الأُسْتاذِ النَّجار، وَلكِنَّهُ مُغَيِّرُ العَجُزِ بروايةِ: «فَما عَدَلَتْ جُموعُهُمُ عُمَيْرا» عِوضاً عَنْ: «فَما عَدَلَتْ عُمَيْرَ ابنَ الحُباب». وَلا أَدْري مِنْ أَيْنَ جاءَ الأُسْتاذُ النَّجّارُ بِروايَتِهِ، إِذْ أَنَّهُ أَحال على «أَنْساب الأَشْراف» حَسْبُ، وَالرِّوايَةُ هُناكَ كما أَوْرَدَها الأُستاذُ القَيْسِيُّ.

وَهكَذا نَرى أَنَّ كُلَّ الَّذي أَضافَهُ الأُسْتاذُ النَّجّارُ لَمْ يَتجاوَزِ اثنَيْ عَشَرَ بَيْتاً، أَيْ نَحْوَ عُشْرِ أَبْياتِ الدِّيوانِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ ذلِكَ ذَريعَةً إلى إعادَةِ جَمْعِ الشِّعْرِ لِقِلَّةِ هذا المُسْتَدْرَكِ. عَلى أَنَّ (صُنْعَ) الدِّيوانِ ـ بِحَسَبِ المَناهِجِ الَّتي ذَكَرْتُها في البَحْثِ آنِفاً ـ يَكْفي مُبَرِّراً لإعادَةِ نَشْرِهِ. وَلَقَدْ سَمّى الأُسْتاذُ النَّجّارُ عَمَلَهُ في الدِّيوانِ: «صَنْعَة»، فَعَلَيْنا إِذَنْ أَنْ نَنْظُرَ فيهِ عَلَّنا نَجِدُ لَهُ مَخْرَجاً يُسَوِّغُ ما حَمَلَ نَفْسَهُ عَلَيْهِ وَما بَذَلَ مِنْ مَجْهودٍ.

افْتَتَحَ الأُسْتاذُ النَّجّارُ الدِّيوانَ بِمُقَدِّمَةٍ قَصيرَةٍ عَنْ زُفَرَ وَشِعْرِهِ وَعَنِ المَنْهَجِ الَّذي اتَّبَعَهُ في عَمَلِ الدِّيوانِ، جاءَ نَسَبُ زُفَرَ في نَحْوِ نِصْفِ صَفْحَةٍ مِنْها، ثُمَّ ذَكَرَ ـ في سَطْرَيْنِ ـ طَبَقَتَهُ وَمَكانَتَهُ في قَيْسٍ، وَلَخَّصَ سيرَتَهُ السِّياسِيَّةَ في سَطْرَيْنِ اخَرَيْنِ، وَتَطَرَّقَ إلى بَعْضِ صِفاتِهِ وَسِماتِهِ في نَحْوِ نِصْفِ صَفْحَةٍ، وَعَرَضَ لِابْنِهِ هُذَيْلٍ وَشَجاعَتِهِ، فَقَصَّ حادِثَةً جَرَتْ لَهُ في ما يُقارِبُ الصَّفْحَةَ، وَعاد إلى شِعْرِ زُفَرَ فَبَيَّنَ بُحورَهُ وَقَوافِيَهُ وَأَغْراضَهُ في نِصْفِ صَفْحَةٍ أُخرى، ثُمَّ تَحَدَّثَ عَنِ الدِّيوانِ في القَديمِ وَضَياعِهِ في نَحْوِ صَفْحَتَيْنِ، وَخَصَّص صَفْحَتَيْنِ أَيْضاً لِسَرْدِ المَنْهَجِ الَّذي ارْتَضاهُ لِعَمَلِهِ في الدِّيوانِ...

قَدْ يُقْبَلُ مِنَ الباحِثِ تَقْديمٌ موجَزٌ كَهذا لَوْ كان العَمَلُ جَمْعَ شِعْرٍ لَمْ يَسْبِقْ جَمْعُهُ، فَإِنَّ الغَرَضَ آنَذاكَ يَكُونُ لَمَّ شَتاتِ ما تَفَرَّقَ مِن الأَبْياتِ في

بطونِ المظانِّ تَسْهيلاً لِوُصولِ ٱلدّارِسينَ إِلَيْها. أَمّا إِذا تَجاوَزَ ٱلعَمَلُ ٱلجَمْعَ فلا يُقْبَلُ مِثْلُ هٰذا ٱلإِخْلالِ في تَقْديمِ مَجْموعَةٍ شِعْرِيَّةٍ ذاتِ أَهَمِّيَّةٍ تاريخِيَّةٍ كَهٰذِهِ ٱلمَجْموعَةِ، لِأَنَّ تَفْصيلَ سِيرَةِ ٱلشّاعِرِ يُساعِدُ عَلىٰ إِيضاحِ غَوامِضِ شِعْرِهِ، وَلا يَصْلُحُ لِذٰلِكَ ما جاءَ في مُقَدِّمَةِ ٱلْأُسْتاذِ ٱلنَّجّارِ، ٱلَّتي لَمْ تَخْلُ ـ عَلىٰ قِصَرِها ـ مِنَ ٱلْأَخْطاءِ وَٱلْأَوْهامِ.

جاء نَسَبُ ٱلشّاعِرِ في ٱلمُقَدِّمَةِ: «زُفَرُ بْنُ ٱلحارِثِ بْنِ مُعاذِ بْنِ يَزيدَ بن عَمْرو ٱلصَّعِقِ بْنِ خُوَيْلِدِ بْنِ نُفَيْلٍ..» وَأَشارَ ٱلْأُسْتاذُ ٱلفاضِلُ إِلىٰ أَنَّ ٱلمَصادِرَ أَظْهَرَتْ ٱخْتِلافاً يَسيراً في سِياقِ نَسَبِهِ. وَفي ٱلنَّسَبِ ـ كَما وَرَدَ ـ خَطَآنِ: أَوَّلُهما أَنَّ «مُعاذاً» بِالذال تَحْريفٌ صَوابُهُ «مُعازٌ» بِالزّاي، كَذٰلِكَ هُوَ في «جَمْهَرَةِ» ٱبْنِ الكَلْبِيِّ ـ ص ٣٢١ ـ وَ«أَنْسابِ الْأَشْرافِ» ـ ج ٥ ص ٢٩٨ ـ وَ«ٱلمُشْتَبِهِ في الرِّجالِ» لِلذَّهَبِيِّ ـ ص ٥٩٩ ـ وَنَبَّهَ عَلىٰ أَنَّهُ بِالزّايِ. وَهُوَ في شِعْرِ ٱلْأَخْطَلِ ـ ديوان (طبعة قباوة) ص ٤٢١، و«الشِّعْر وَٱلشُّعراء» ص ٤٠٣ ـ:

لَعَمْرُ أَبيكَ يا زُفَرُ بْنَ عَمْرٍو ... لَقَدْ نَجّاكَ جَدُّ بَني مُعازِ
وَرَكْضُكَ غَيْرَ مُلْتَفِتٍ إِلَيْها ... كَأَنَّكَ مُمْسِكٌ بِجَناحِ بازِ

وَهٰكَذا وَرَدَ أَيْضاً في «شَرْحِ ٱلحَماسَةِ» لِلتَّبْريزِيِّ ـ ج ١ ص ٧٩ ـ وَفَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ: «وَمُعازٌ مَأْخوذٌ مِنَ ٱلشِّدَّةِ، وَمِنْهُ ٱشْتِقاقُ ٱلْأَمْعَزِ مِنَ ٱلْأَرْضِ». وَٱلتَّحْريفُ هٰذا قَديمٌ مُنْتَشِرٌ في كَثيرٍ مِنَ المَظانِّ ٱلمَطْبوعَةِ وَٱلمَخْطوطَةِ، سَبَبُهُ نُدْرَةُ مُعازٍ في الْأَسْماءِ وَكَثْرَةُ مُعاذٍ. وَثانيهما أَنَّ الصَّعِقَ هُوَ خُوَيْلِدٌ لا عَمْرٌو، كَما في «جَمْهَرَةِ» ٱبْنِ الكَلْبِيِّ ـ ص ٣٢٠ ـ وَ«ٱلنَّقائِضِ» ـ ص ٣٨٧، ٧٥٩ ـ وَ«ٱلخِزانَةِ» ـ طبعة هارون ج ١ ص ٤٣٠ ـ وَهُوَ خَطَأٌ قَديمٌ كَذٰلِكَ، سَبَبُهُ أَنَّ يَزيدَ بْنَ ٱلصَّعِقِ ٱلفارِسَ ٱلشّاعِرَ ٱلجاهِلِيَّ المَشْهورَ يُنْسَبُ إِلىٰ جَدِّهِ عادَةً، وَهُوَ في ٱلحَقيقَةِ يَزيدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ ٱلصَّعِقِ، وَقَدْ جَرَتِ ٱلعَرَبُ عَلىٰ

ٱلنِّسْبَةِ إِلىٰ ٱلجَدِّ ٱلْأَقْرَبِ وَٱلجَدِّ ٱلْأَبْعَدِ أَيْضاً، كَعَدِيِّ بْنِ ٱلرِّقاعِ ٱلعامِلِيِّ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الرِّقاعِ أَرْبَعَةُ آباءٍ.

ثُمَّ نَقَلَ ٱلباحِثُ ما حَكاهُ ٱلبَغْدادِيُّ في «شَرْحِ شَواهِدِ الشّافِيَةِ» مُعَرِّفاً بِزُفَرَ، وَهُوَ كَلامٌ مُخْتَصَرٌ قليلُ الفائِدَةِ يُشْبِهُ ما يَجيءُ بِهِ ٱلمُحَقِّقونَ هٰذِهِ الْأَيّامَ في ٱلحَواشي مُعَرِّفينَ بِالْأَعْلامِ ٱلَّتي تَرِدُ في ٱلنُّصوصِ، وَقَدْ أَدّىٰ ٱخْتِصارُهُ إِلىٰ وُقوعِ ٱلوَهْمِ وَٱلإِيهامِ فيهِ. قال: «وَشَهِدَ وَقْعَةَ صِفِّينَ مَعَ مُعاوِيَةَ أَميراً عَلىٰ أَهْلِ قِنَّسْرينَ. وَهَرَبَ مِنْ قِنَّسْرينَ فَلَحِقَ بِقَرْقيسِياءَ، وَلَمْ يَزَلْ مُتَحَصِّناً بِها حَتّىٰ ماتَ في مُدَّةِ عَبْدِ ٱلمَلِكِ بْنِ مَرْوانَ..» وَٱلنَّصُّ بِهٰذا ٱلشَّكْلِ يُوهِمُ أَنَّ زُفَرَ هَرَبَ مِنْ قِنَّسْرينَ أَيّامَ مُعاوِيَةَ، وَأَنَّهُ بَقِيَ خارِجاً عَلىٰ بَني أُمَيَّةَ مُتَحَصِّناً بِقَرْقيسِياءَ إِلىٰ أَنْ ماتَ. وَٱلحَقيقَةُ أَنَّ زُفَرَ ٱسْتَوْلىٰ عَلىٰ قِنَّسْرينَ أَيّامَ مَرْوانَ بْنِ الحَكَمِ وَبايَعَ ٱبْنَ الزُّبَيْرِ، ثُمَّ هَرَبَ مِنْ قِنَّسْرينَ بَعْدَ مَعْرَكَةِ مَرْجِ راهِطٍ فَلَحِقَ بِقَرْقيسِياءَ وَلَمْ يَزَلْ مُتَحَصِّناً بِها حَتّىٰ أَمَّنَهُ عَبْدُ ٱلمَلِكِ بنُ مَرْوانَ وَصالَحَهُ عَلىٰ أَنْ لا يُبايِعَ حَتّىٰ يَموتَ ٱبْنُ ٱلزُّبَيْرِ ـ لِلبَيْعَةِ لَهُ في عُنُقِهِ ـ وَأَنْ يَنْزِلَ حَيْثُ شاءَ وَلا يُعينَهُ عَلىٰ قِتالِ ٱبْنِ الزُّبَيْرِ. وَكانَ مَعَ عَبْدِ ٱلمَلِكِ عِنْدَما سارَ إِلىٰ مُصْعَبِ بْنِ ٱلزُّبَيْرِ، وَلَمْ يَشْتَرِكْ في ٱلقِتالِ.

فَإِذا عُدْنا إِلىٰ ما ذَكَرَهُ ٱلْأُسْتاذُ ٱلنَّجّارُ عَنِ الدِّيوانِ، وَجَدْناهُ يُشيرُ إِلىٰ أَنَّ صاحِبَ «ٱلفَهْرَسْتِ» لَمْ يُثْبِتْهُ فيما سَرَدَ مِنْ أَسْماءِ ٱلكُتُبِ في مُؤَلَّفِهِ، مِمّا يَدُلُّ عَلىٰ أَنَّ ٱلدِّيوانَ قَدْ بَدَأَ في ٱلضَّياعِ في ٱلقَرْنِ ٱلخامِسِ ٱلهِجْرِيِّ ـ زَمَنِ تَأْليفِ «ٱلفَهْرَسْتِ» ـ أَوْ قَدْ ضاعَ فِعْلاً. وَفي قَوْلِهِ هٰذا وَهْمانِ: ٱلْأَوَّلُ أَنَّ ٱبْنَ النَّديمِ مِنْ عُلَماءِ ٱلقَرْنِ ٱلرّابِعِ ـ لا ٱلخامِسِ ـ، وَٱلثّاني أَنَّ إِغْفالَهُ ذِكْرَ ٱلدِّيوانِ لا يَدُلُّ عَلىٰ ضَياعِهِ آنَذاكَ، فَإِنَّهُ أَغْفَلَ كَثيراً مِنَ ٱلكُتُبِ ٱلَّتي وَصَلَتْ إِلَيْنا. وَكَذٰلِكَ ٱلْأَمْرُ بِٱلنِّسْبَةِ إِلىٰ ٱبْنِ مَيْمونٍ وَٱلعَيْنِيِّ، وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْنا كِتابُ «مُنْتَهَى ٱلطَّلَبِ» كامِلاً، كَما أَنَّ ٱلعَيْنِيَّ لَمْ يَقِفْ عَلىٰ دَواوينَ كَثيرَةٍ وَصَلَتْ

إلَيْنا أَوْ رآها ٱلبَغْدادِيُّ، كَدواوينِ ٱلعَجّاجِ وَعَمْرِو بْنِ أَحْمَرَ وَعَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَعَدِيِّ بْنِ الرِّقاعِ، وَكانَ عَلىٰ ٱلباحِثِ أَنْ يَقولَ إِنَّهُ لَمْ يَقَعْ عَلىٰ ذِكْرٍ لِلدِّيوانِ بَعْدَ ياقوتٍ، ٱلَّذي تُوُفِّيَ سَنَةَ ٦٢٦هـ، أَيْ بَعْدَ وَفاةِ ٱبْنِ مَيْمونٍ.

فَإِذا ٱنْتَقَلْنا إِلىٰ ٱلشِّعْرِ ٱلمَجْموعِ رَأَيْنا أَنَّ ٱلْأُسْتاذَ ٱلمُحَقِّقَ لَمْ يُحاوِلْ إِعادَةَ صِياغَةِ ٱلقَصائِدِ بَلْ أَثْبَتَها كما عَثَرَ عَلَيْها دونَ تَصَرُّفٍ ـ إِلا بِشَكْلٍ مَحْدودٍ ـ وَقَدْ بَيَّنَ مَنْهَجَهُ هٰذا في نِهايَةِ مُقَدِّمَتِهِ، وَذَكَرَ وُجْهَةَ ٱلنَّظَرِ ٱلَّتي دَعَتْهُ إِلىٰ ذٰلِكَ. ثُمَّ إِنَّهُ جَمَعَ ٱلشِّعْرَ بِحَسَبِ ٱلقَوافي، وَلَمْ يُرَتِّبْهُ بِحَسَبِ ٱلتَّسَلْسُلِ ٱلزَّمَنِيِّ ٱلَّذي يُسْتَحْسَنُ في مِثْلِ هٰذا ٱلنَّوْعِ مِنَ ٱلدَّواوينِ. أَمّا تَعْليقاتُهُ عَلىٰ ٱلْأَبْياتِ فَكانَتْ مُتَفاوِتَةً في ٱلطُّولِ، فَمِنْها ما ٱسْتَوْفىٰ شَرْحَهُ وَمِنْها مَا ٱبْتَسَرَهُ ٱبْتِساراً، فَلَمْ يُعَلِّقْ مَثَلاً عَلىٰ ٱلقَصيدَةِ ٱلْأُولىٰ ٱلمُكَوَّنَةِ مِنْ ثَمانِيَةِ أَبْياتٍ، مَعَ أَنَّ فيها أَشْياءَ تَدْعو إِلىٰ ٱلتَّعْليقِ وَٱلشَّرْحِ، مِثْلَ بَيانِ ٱلْأَعْلامِ ٱلَّتي وَرَدَتْ فيها: سَعيدٍ وَحَلْحَلَةَ وَبَني عَبْدِوُدٍّ ـ وَٱلْأُسْتاذُ ٱلباحِثُ قَلَّما عَرَّفَ بِٱلْأَعْلامِ ٱلوارِدَةِ في ٱلشِّعْرِ ـ وَٱلمُناسَبَةِ ٱلَّتي قِيلَتْ فيها ٱلقَصيدَةُ، وَكُلُّها أُمورٌ تَسْتَوْجِبُ (ٱلصَّنْعَةُ) شَرْحَها وَتَبْيانَها، إِذْ أَنَّ ٱلقَصيدَةَ قِيلَتْ في حادِثَةٍ تاريخِيَّةٍ مَعْروفَةٍ، وَهِيَ وَقْعَةُ بَناتِ قَيْنٍ، وَسَعيدٌ هُوَ سَعيدُ بْنُ عُيَيْنَةَ بْنِ حِصْنٍ، وَحَلْحَلَةُ هُوَ حَلْحَلَةُ بْنُ قَيْسِ بْنِ ٱلْأَشْيَمِ، وَكانا قَدْ أَغارا عَلىٰ بَني عَبْدِ وُدٍّ وَبَني عُلَيْمٍ فَأَكْثَرا فيهِمُ ٱلقَتْلَ، فَسَلَّمَهُما عَبْدُ ٱلمَلِكِ إِلى بَني عَبْدِ وُدٍّ وَبَني عُلَيْمٍ لِيَقْتَصّا مِنْهُما، وَهٰذا تَفْسيرُ قَوْلِ زُفَرَ:

بَني عَبْدِ وُدٍّ لا نُطالِبُ ثَأْرَنا ... مِنَ ٱلنّاسِ بِٱلسُّلْطانِ إِنْ شَبَّتِ ٱلحَرْبُ

كُلُّ هٰذا أَهْمَلَهُ وَلَمْ يُعَلِّقْ شَيْئاً عَلىٰ ٱلْأَبْياتِ لأَنَّها وَرَدَتْ في «ٱلْأَغاني» ـ مَصْدَرِها ٱلوَحيدِ ـ دُونَ شَرْحٍ أَوْ تَعْليقٍ، لٰكِنَّهُ تَناوَلَ ٱلقِطْعَةَ ٱلثّانِيَةَ عَشْرَةَ ـ وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَبْياتٍ ـ بِشَرْحٍ مُطَوَّلٍ وَتَعالِيقَ بَلَغَتْ صَفْحَتَيْنِ، ذٰلِكَ أَنَّها وَرَدَتْ في شَرْحِ ٱلتَّبْريزِيِّ لِلْحَماسَةِ، فَسَرَدَ جُلَّ ما كَتَبَهُ ٱلتَّبْريزِيُّ

عَنْها بِشَكْلٍ يَكادُ يَكونُ حَرْفِيّاً دونَ أَنْ يُشيرَ إلىٰ أَنَّهُ يَنْقُلُ عَنْهُ سِوىٰ في شَرْحِهِ ٱلبَيْتَ الرَّابِعَ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ في شَرْحِ ٱلبَيْتِ ٱلثّاني قَوْلاً لأَبي ٱلعَلاءِ لَمْ يُبَيِّنْ أَيْنَ وَقَعَ وَلا مَنْ أَبو العَلاءِ هٰذا، وَلَعَلَّهُ ٱلمَعَرِّيُّ، فَقَدْ أَلَّفَ كِتابَ «ٱلرِّياشِ ٱلمُصْطَنَعِيِّ في شَرْحِ مَواضِعَ مِنَ ٱلحَماسَةِ ٱلرِّياشِيَّةِ» ـ يُريدُ حَماسَةَ أبي تمّامٍ بِشَرْحِ أبي رِياشٍ ـ كما أفادَ ٱلعَلّامَةُ ٱلمَيْمَنِيُّ في «أبو ٱلعَلاءِ وَما إلَيْهِ» ـ ص ٢٦٦، ٢٦٧ ـ وَأَشارَ إلىٰ أَنَّ ٱلتَّبريزِيَّ أَوْدَعَ في شَرْحِهِ مِنْهُ جُمْلَةً صالِحَةً. بَلْ إنَّهُ يَنْقُلُ شُروحَ غَيْرِهِ مِنَ ٱلمُحَقِّقينَ دُونَ تَدْقيقٍ فَيَقَعُ في ٱلأَوْهامِ ٱلّتي وَقَعوا فِيها، فَقَدْ أَوْرَدَ ما عَلَّقَهُ ٱلمَرْحومُ ٱلأُسْتاذُ عَبْدُ ٱلسَّتارِ فَرّاجُ ـ في تَحْقيقِهِ كِتابَ «ٱلأَغاني» ج ٢٣ ص ١٩٣ ـ عَلىٰ ٱلبَيْتِ ٱلخامِسِ مِنَ ٱلقِطْعَةِ ق (٢٠):

أَرْضِ ٱلمَذَلَّةِ حَيْثُ عُقَّتْ أُمُّكُمْ ... وَأَبوكُمُ أَوْ حَيْثُ مُزِّعَ بَحْذَلُ

وَهُوَ قَوْلُهُ ـ رَحِمَهُ ٱللّهُ ـ «عُقَّتْ: حَمَلَتْ، مُزِّعَ: فُرِّقَ أَوْ هِيَ مُزِّغَ، وَيَكونُ مِنَ ٱلتَّمَزُّغِ وَهُوَ ٱلتَّقَلُّبُ» فَأَتىٰ ٱلأُسْتاذُ ٱلنَّجّارُ بِهٰذا الشَّرْحِ كما هُوَ، مَعَ أَنَّ فِيهِ نظراً، إذْ أَنَّ «عُقَّتْ» هُنا مِنَ ٱلْعَقِّ وَهُوَ ٱلشَّقُّ وٱلقَطْعُ، وَإلاّ فَكَيْفَ يَسْتَقيمُ مَعْنىٰ ٱلحَمْلِ مَعْ قَوْلِهِ: «وَأَبوكُمُ»؟!! وَقَدْ يَكونُ مِنْ عُقوقِ ٱلوالِدَيْنِ.

وَنَقَلَ تَعْليقَ ٱلأُسْتاذِ فَرّاجٍ أَيْضاً ـ «ٱلأَغاني» ج ٣، ص ١٩٨ ـ عَلىٰ ٱلبَيْتِ:

بِكُلِّ فَتىً لَمْ تَأْبُرِ ٱلنَّخْلَ أُمُّهُ ... وَلَمْ يُدْعَ يَوْماً لِلْغَرائِرِ مِعْكَما

«مِعْكَماً: المِكْتَنِزُ اللَّحْمِ». وَمَعَ أَنَّ هٰذا مِنْ مَعاني ٱلمِعْكَمِ، لٰكِنَّهُ لَيْسَ ٱلمَقْصودَ هُنا وَلا يَتَّجِهُ بِهِ مَعْنىٰ ٱلبَيْتِ. وَٱلصَّوابُ أَنَّهُ مِنْ عَكَمَ ٱلمَتاعَ إذا شَدَّهُ، أَيْ لَمْ يُدْعَ هٰذا الفَتىٰ رابِطاً لِلْغَرائِرِ ـ وَهِيَ الجَوالِقُ ـ وَكانوا يَرَوْنَ

في مِثْلِ هٰذِهِ الْأَعْمالِ عاراً، لِذٰلِكَ قَالَ: لَمْ تَأْبُرِ النخلَ أُمُّهُ. وَهٰذِهِ فائِدَةٌ كانَ عَلىٰ الأستاذِ أَنْ يَتَنَبَّهَ إِلَيْها وَيُنَبِّهَ عَلَيْها إِذا شاءَ أَنْ يُعَدَّ عَمَلُه في الدِّيوانِ (صَنْعَةً).

ثُمَّ نَنْظُرُ في تَرْجيحِهِ نِسْبَةَ أَبْياتٍ مُتَنازَعَةٍ إِلىٰ شاعِرِنا، فَنَرىٰ مُحاوَلاتٍ لا تَدُلُّ عَلىٰ تَثَبُّتٍ وَتَمْحيصٍ، مِثْلَ ما جاءَ في تَخْريجِ الْقِطْعَةِ ق (٢٢) الَّتي نُسِبَتْ إِلىٰ زُفَرَ وَقيلَ هِيَ لِغَيْرِهِ، فَهُوَ يَنُصُّ عَلىٰ أَنَّ الصَّوابَ أَنَّها لَهُ لِصِلَةِ مَوْضوعِها بِرِثاءِ ابْنِ الحُباب، كَأَنَّ رِثاءَ عُمَيْرٍ كانَ حِكْراً عَلىٰ زُفَرَ، بَدَلاً مِنْ أَنْ يَقولَ ـ مَثَلاً ـ: «وَالْأَرْجَحُ أَنَّها لَهُ لِقَوْلِهِ فيها:

فَلَوْ نُبِشَ الْمَقابِرُ عَنْ عُمَيْرٍ فَيُخْبَرَ عَنْ بَلاءِ أَبي الْهُذَيْلِ

وَأَبو الْهُذَيْلِ كُنْيَةُ زُفَرَ». وَكَذٰلِكَ الْقِطْعَةُ ق (٢٤) الَّتي تُنْسَبُ إِلَيْهِ وَإِلىٰ عَقيلِ بْنِ عُلَّفَةَ، وَرَجَّحَ الْأُسْتاذُ الباحِثُ أَنَّها لِزُفَرَ لأَنَّ الأَبْياتَ «تَدورُ حَوْلَ القِتالِ مَعَ ابْنِ بَحْدَلٍ وَرَهْطِهِ، وَهٰذا أَمْرٌ يَخُصُّ زُفَرَ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ». وَلا يَبْعُدُ أَنْ يَكونَ عَقيلٌ قالَها، لأَنَّهُ مِنْ مُرَّةَ بْنِ عَوْفِ بْنِ سَعْدِ بْنِ ذُبْيانَ، وَقَدْ أَوْقَعَ حُمَيْدُ بْنُ بَحْدَلٍ بِفِزارَةَ بْنِ ذُبْيانَ، فَأَغارَ سَعيدُ بْنُ عُيَيْنَةَ بْنِ حِصْنٍ وَحَلْحَلَةُ بْنُ قَيْسِ بْنِ الْأَشْيَمِ الفِزارِيّانِ عَلىٰ بَني عَبْدِ وُدٍّ وَبَني عُلَيْمٍ مِنْ كَلْبٍ فَأَكْثَرا فيهِمُ الْقَتْلَ. وَعَقيلُ بْنُ عُلَّفَةَ أَقْرَبُ إِلىٰ فِزارَةَ مِنْ زُفَرَ، فَالْأَمْرُ يَخُصُّهُ أَيْضاً.

وَنَصِلُ أَخيراً إِلىٰ الفَهارِسِ، فَنَجِدُ الْأُسْتاذَ قَدْ ذَيَّلَ الدِّيوانَ بِأَحَدَ عَشَرَ فَهْرَساً، وَهُوَ عَمَلٌ جَيِّدٌ يُحْمَدُ لَهُ. عَلىٰ أَنَّنا إِنْ تَدَبَّرْناها نَجِدْ أَنَّهُ أَكْثَرَ مِنَ الفَهارِسِ الَّتي لا تَحْتاجُ إِلىٰ كَبيرِ جَهْدٍ، إِذْ أَنَّ الشِّعْرَ كُلَّه لَمْ يُنِفْ عَلىٰ المائَةِ بَيْتٍ إِلاّ قَليلاً، أَيْ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ قَصيدَةً وَاحِدَةً طَويلَةً. وَعَلىٰ الرَّغْمِ مِنْ ذٰلِكَ فَقَدْ أَهْمَلَ عَمَلَ الفَهارِسِ الَّتي تَتَطَلَّبُ شَيْئاً مِنَ الكَدِّ وَالنَّصَبِ، كَفَهْرَسِ التَّسَلْسُلِ الزَّمَنِيِّ لِلْقَصائِدِ، وَفَهْرَسِ اللُّغَةِ، وَفَهْرَسِ المَعاني وَالتَّشْبيهاتِ وَالصُّوَرِ... الخ..

وَنَخْلُصُ مِنْ نَظْرَتِنا ٱلسَّريعَةِ هٰذِهِ في عَمَلِ ٱلْأُسْتاذِ ٱلنَّجّارِ إلىٰ أَنَّ ما قَدَّمَهُ لَمْ يَتَعَدَّ ٱلجَمْعَ فَلا مَخْرَجَ لَهُ إِذَنْ وَلا عِذْرَةَ فيما قامَ بِهِ، فَإِنَّهُ عَمَلٌ مَكْرورٌ مُعادٌ.

بَقِيَتْ مُلاحَظاتٌ قَليلَةٌ عَلىٰ ٱلنَّصِّ المَنْشورِ يَجْدُرُ بي أَنْ أُثْبِتَها، إِذْ أَنَّ مِنْ حَقِّ ٱلْأُسْتاذِ عَلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ عَمَلَهُ قِراءَةَ دارِسٍ مُمَحِّصٍ لا قِراءَةَ مُتَصَفِّحٍ مُتَعَجِّلٍ، وَمِنْ حَقِّ ٱلعِلْمِ وَٱلتُّراثِ أَنْ أَذْكُرَ ما وَقَفْتُ عَلَيْهِ أَثْناءَ هٰذِهِ القِراءَةِ.

ق (٣) ب ـ البَيْتُ (٣): جاءَ عَجُزُ ٱلبَيْتِ: «وَفي هٰؤُلاءِ مِنْ سُوقَة شَرَفٌ حَسْبي» صوابه: «وَفي هٰؤُلا» لِيَتَّزِنَ ٱلعَجُزُ.

ق (٤) ـ البَيْتُ (٦): أَشَرْنا سابِقاً إلىٰ أَنَّ عَجُزَهُ هُوَ: «فَما عَدَلَتْ جُموعُهُمُ عُمَيْرا» ولَيْسَ كَما جاءَ في النَّصِّ، إِذْ أَنَّ ٱلعَجُزَ هُناكَ هُوَ عَجُزُ ٱلبَيْتِ (٤) مِنَ ٱلقَصيدَةِ نَفْسِها.

ق (٥) ـ البَيْتُ (٣): لا شَكَّ أَنَّ هٰذا البَيْتَ لَيْسَ مِنَ ٱلمَقْطوعَةِ المَذْكورَةِ بَلْ هُوَ مِنْ قَصيدَةٍ أُخْرىٰ، لِاخْتِلافِ مَوْضوعِهِما.

ق (٦) ـ : لَيْسَ ٱلبَيْتانِ ٱلمَذْكورانِ لِزُفَرَ بْنِ الحارِثِ ٱلكِلابِيِّ، بَلْ هُما لِزُفَرَ بْنِ الحارِثِ بْنِ رَجاءِ بْنِ ٱلحارِثِ بْنِ هُبَيْرَةَ بْنِ عامِرِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ قُشَيْرٍ، فَإِدْراجُهُما في الشِّعْرِ ٱلمَجْموعِ وَهْمٌ. وَقَدْ سَقَطَ في ٱلطِّباعَةِ حَرْفُ الجَرِّ (مِن)، في عَجُزِ ٱلبَيْتِ الثّاني، وَٱلصَّوابُ: مِنْ أَزْمانِ..

ق (٩) : البَيْتُ في «أَنْسابِ الْأَشْرافِ» ـ ج ٥ ص ٣٠١ ـ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ.

ق (١٠) ـ البَيْتُ (١): «سِيَّانَ» صَوابُها: «سِيّانِ» بِكَسْرِ ٱلنُّونِ، وَلَعَلَّها مِنْ أَخْطاءِ ٱلطِّباعَةِ.

ق (١٢) - : وَرَدَتِ ٱلْأَبْيَاتُ في «أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ» - ج ٥ ص ٣٢٥ - مَنْسوبَةً إِلىٰ عُمَيْرِ بْنِ ٱلحُبابِ أَوْ إِلىٰ غَيْرِهِ، وَهِيَ لِلنَّابِغَةِ ٱلجَعْدِيِّ (مَعَ ٱخْتِلافٍ كَبيرٍ في رِوايَةِ ٱلثَّالِثِ) في ديوانِهِ - ص ٧١، ٧٢ - نَقْلاً عَنِ «ٱلاسْتيعابِ» - ج ٣ ص ٥٥٩ - وَهِيَ لِلنَّابِغَةِ أَيْضاً في «الخِزانَةِ» (هارون) - ج ٣ ص ١٧١.

ق (١٣) - : وَرَدَ ٱلبَيْتُ في ٱلنَّصِّ كَما يَلي:

فَـإِنَّ زُبَيْـراً ٱلحَيـاةُ فَـإِنْ أَمُتْ فَـإِنِّي لَمُـوصٍ هـامَتي بِـٱلتَّـزَبُّـرِ

وَأَشارَ ٱلجامِعُ إِلىٰ ٱخْتِلالِ وَزْنِـهِ. أَقولُ: صَـوابُ ٱلصَّدْرِ: «فَـإِنّي زُبَيْرِيُّ ٱلحَياةِ فَإِنْ أَمُتْ»، فَبِهٰذا فَقَطْ يَسْتَقيمُ ٱلوَزْنُ وَٱلمَعْنىٰ.

ق (١٤) - البَيْتُ (٢): وَرَدَ في ٱلنَّصِّ: «أَنَـتْـرُكُ حَيَّ ذي يَمَـنٍ»، صوابُه: «أَتَتْرُكُ» بِتاءَيْنِ.

ق (١٤) - الشَّرْحُ (ص ٢٤٣): جاءَ فيهِ: «وَأَتاها عَبْدُ اللَّـهِ بْنُ زِيادِ بْنِ ظبيانَ. .» وَٱلصَّوابُ أَنَّهُ عُبَيْد اللَّـهِ. .

ق (١٦) - الشَّطْرُ (٣): هُوَ في ٱلنَّصِّ وَفي مَصادِرِ الـرَّجَـزِ أَيْضاً: «لَيْسَ بِوَهْواءٍ وَلا بِراعْ» وَفيهِ تَصْحيفٌ صَوابُهُ: «وَلا يَراعْ» بِٱلياءِ ٱلمُثَنَّاةِ مِنْ أَسْفَلَ.

ق (١٨) - شَرْحُ ٱلبَيْتِ (٣): قَالَ ٱلْأُسْتاذُ ٱلنَّجّارُ: تَرْحيلُ الشَّمْسِ: هُوَ أَنْ تَنْبَسِطَ وَلا يَشْتَدُّ حَرُّها بَعْدُ. ولٰكِنَّ رِوايَةَ ٱلنَّصِّ: «تَرَجَّلُ»، وَشَرَحَها ٱلتَّبْريزِيُّ في مَعْرِضِ تَعْليقِهِ عَلىٰ ٱلبَيْتِ فَقـالَ: «وَٱلتَّرَجُّـلُ هُوَ أن تَنْبَسِطَ ٱلشَّمْسُ وَلَمْ يَشْتَدَّ حَرُّها بَعْدُ» وَهُوَ صَوابُ ما جَاءَ في الدِّيوانِ.

ق (١٩) - البَيْتُ (١): وَرَدَتْ قـافِيَتُهُ في النَّصِّ: «تُجْهَـلُ» بِٱلبِنـاءِ لِلْمَجهولِ، وَكَذٰلِكَ قَافِيَةُ البَيْتِ ٱلْأَخيرِ «تُجْذَلُ»، وَٱلصَّوابُ فِيهِمـا ٱلبِناءُ

لِلْمَعْلومِ : «تَجْهَلُ» و«تَجْذَلُ». وَقادَ الجامِعَ إلىٰ الوَهْمَيْنِ مَجيئُهُما في المَصْدَرِ الَّذي نَقَلَ عَنْهُ ـ وَهُوَ «أَنْسابُ الأَشرافِ» ـ كَذٰلِكَ.

ق (٢٠) ـ البَيْتُ (٢): رَوَىٰ الأُسْتاذُ الجامِعُ البَيْتَ كَما جاءَ في مَصْدَرِهِ «الأَغاني»:

أَيَهُولُنا يا كَلْبُ أَصْدَقُ شِدَّةٍ يَوْمَ اللِّقاءِ أَمِ الهُوَيْلُ الأَوَّلُ

وَلا يَتَّجِهُ لَهُ مَعْنىً. وَأَظُنُّ صَوابَ الصَّدْرِ: «أَفَهَوْلُنا يا كَلْبُ أَصْدَقُ شَدَّةً». وَهَلْ نَكونُ قَدْ بَعُدْنا عَنْ جادَّةِ الصَّوابِ لَوْ قَرَأْنا البَيْتَ: «أَهُذَيْلُنا» و«الهُذَيْلُ الأَوَّلُ»؟.

ق (٢٠) ـ التَّخْريجُ: قالَ الجامِعُ: «كَذٰلِكَ وَرَدَتِ الأَبْياتُ الثَّلاثَةُ في أَنْسابِ الأَشْرافِ..» وَالصَّوابُ أَنَّ ما في «أَنْسابِ الأَشْرافِ» هُما البَيْتانِ الأَوَّلُ وَالرّابِعُ فَقَطْ.

ق (٢١) ـ البَيْتُ (٤): جاءَ البَيْتُ في النَّصِّ وَفي مَصْدَرِهِ الوَحيدِ «الوَحْشِيّاتِ»:

رِماحُهُمُ يَرِدْنَ عَلىٰ ثَمانٍ وَعَشْرٍ قَبْلَ تَسْرِكيبِ النِّصالِ

هٰكَذا بِالرّاءِ في «يَرِدْنَ»، وَهُوَ لا شَكَّ خَطَأُ طِباعَةٍ في «الوَحْشِيّاتِ» جَرَّ إلىٰ الوَهْمِ في الشِّعْرِ المَجْموعِ. وَالصَّوابُ: «يَزِدْنَ» بِالزّايِ، أَيْ يَزيدُ طُولُ الرُّمْحِ مِنْها عَلىٰ ثَمانِيَةَ عَشَرَ شِبْراً قَبْلَ تَرْكيبِ النَّصْلِ.

ق (٢٢) ـ حَوْلَ الأَبْياتِ (ص ٢٥٤): نَقَلَ الأُسْتاذُ عَنِ «الأَغاني» ما أَوْرَدَهُ هُنا، وفيهِ الأَخْطاءُ التّالِيَةُ:

س (٢): مُسْلِمُ بْنُ أَبي رَبيعَةَ ـ وَكَذٰلِكَ في «الأغاني» ـ صَوابُهُ: «مُسْلِمُ بْنُ رَبيعَةَ» كما جاءَ في النَّصِّ تالِياً وَكما في «شَرْحِ ديوانِ جَريرٍ» ـ ص

٥٣ ـ وَأبو ٱلفَرَجِ يَنْقُلُ ٱلخَبَرَ عَنِ ٱبْنِ حَبيبٍ كَما أوْرَدَهُ في شَرْحِ ٱلدِّيوانِ، وَٱلنَّصُّ وَٱلشِّعْرُ هُناكَ ـ ص ٥٣ ـ ٥٦ ـ، وَكَذٰلِكَ جاءَ ٱلاسْمُ في «ٱلكامِلِ» لِٱبْنِ ٱلأَثيرِ ـ ج ٤ ص ٣١٨ ـ وَ«أنْسابِ الأَشْرافِ» ـ ج ٥ ص ٣٢٦ ـ س (١١): وَبَلَغَ ذٰلِكَ بَني تَغْلِبَ وَٱليَمَنَ، وَكَذٰلِكَ س (٢٤، ٢٥) وَهٰذا غَلَطٌ مِنْ ناشِري «ٱلأَغاني» صَوابُهُ «وَٱلنَّمِرَ» ـ أي ٱلنَّمِرَ بْنَ قاسِطٍ ـ كَما في «شَرْحِ ديوانِ جَريرٍ»، وَلَمْ تَشْهَدِ ٱليَمَنُ ٱلكُحَيْلَ وَلا غَيْرَهُ مِنْ حُروبِ قَيْسٍ وَتَغْلِبَ.

ق (٢٣) ـ البَيْتُ (١): وَرَدَ في الصَّدْرِ: «أَوْلادَ عِلَّةٍ»، وَشَرَحَها ٱلأُسْتاذُ ٱلنَّجّارُ بِقَوْلِهِ: عِلَّةٌ: مَرَضٌ، وَهٰذا غَلَطٌ صَوابُهُ: «أَوْلادَ عَلَّةٍ»، وَبَنو العَلّاتِ: بَنو ٱلضَّرائِرِ، وَيُقالُ لِلْقَوْمِ المُخْتَلِفينَ: أَبْناءُ عَلّاتٍ، وَلِلْمُتَّفِقينَ: أَبْناءُ أُمٍّ. قالَ عَبْدُ ٱلمَسيحِ بْنُ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلَةَ ٱلغَسّانِيُّ:

وَٱلنّاسُ أَوْلادُ عَلّاتٍ فَمَنْ عَلِموا ... أَنْ قَدْ أَقَلَّ فَمَجْفُوٌّ وَمَحْقورُ
وَهُمْ بَنو أُمِّ مَنْ أَمْسى لَهُ نَشَبٌ ... فَذاكَ بِٱلغَيْبِ مَحْفوظٌ وَمَنْصورُ

وَجاءَ عَجُزُ ٱلبَيْتِ: «وَأَغْرَقَ فينا نَزْعَةً كُلُّ قائِلٍ» وَشَرَحَهُ ٱلأُسْتاذُ ٱلنَّجّارُ بِقَوْلِهِ: نَزعَةً: إفْساداً وَطَعْناً. وَلَيْسَ الإفْسادُ مِنْ مَعاني النَّزْعِ ـ بالعَيْنِ المُهْمَلَةِ ـ بَلْ هُوَ النَّزْغُ ـ بِالغَيْنِ المعْجَمَةِ ـ وصوابُ ٱلقِراءَةِ: «وَأَغْرَقَ فينا نَزْعَهُ» أَيْ رَمانا، وَعَلىٰ هٰذا فُسِّرَتِ ٱلآيَةُ الكَريمَةُ: ﴿وٱلنّازِعاتِ غَرْقاً﴾ فَقيلَ: هِيَ ٱلقِسِيُّ. وَيَجوزُ أَنْ يُقْرَأَ ٱلعَجُزُ: «وَأَغْرَقَ فِينا نَزْغَهُ كُلُّ قائِلٍ» أَيْ إفْسادَه، وَلا وَجْهَ لِـ«نَزْعَةً» وَلا «نَزْعَةً» بِتاءِ ٱلتَّأْنيثِ فيهِما.

ق (٢٣) ـ التَّخْريجُ: وَرَدَ أَنَّ الأبيات في «أَنْسابِ ٱلأَشْرافِ» ـ ج ٥ ص ٢٨٧ ـ وَٱلصَّحيحُ أَنَّ بَيْتَيْنِ مِنْها هُناكَ.

ق (٢٣) ـ حَوْلَ الأَبياتِ: «عَبْدُ ٱللّهِ بْنُ الحُرِّ» صَوابُهُ: «عُبَيْدُ ٱللّهِ بْنُ ٱلحُرِّ».

ق (٢٦) ـ البَيْتُ (١٠): «فَلَمْ تَرَ منّي نَبْوَةً»: الوَجْهُ في القِراءَةِ البِناءُ لِلْمَجْهولِ: «فَلَمْ تُرَ مِنّي نَبْوَةٌ».

ق (٢٦) ـ البَيْتُ (١٤): «مِنْ شَقائِيا» بِالقافِ، صَوابُها: «شِفائِيا» بِالفاءِ.

ق (٢٦) ـ البَيْتُ (١٦): «آلذُموعَ آلدَّوارِيا» بِآلدّالِ المُهْمَلَةِ خَطَأُ طِباعَةٍ، صَوابُهُ: «آلذَّوارِيا» بِآلمُعْجَمَةِ.

ق (٢٦) ـ حَوْلَ القَصيدَةِ: نَقَلَ آلجامِعُ عَنِ «آلعِقْدِ آلفَريدِ» أَخْبارَ وَقْعَةِ مَرْجِ راهِطٍ، فَجاءَ فيها:

ص (٢٦٣) س (١): «وَأَقْبَلَ عَبّادُ بْنُ يَزيدَ مِنْ حُورانَ» أَظُنُّ الصَّوابَ ما جاءَ في «أَنْسابِ آلأَشْرافِ» ـ ج ٥ ص ١٣٦ ـ «عَبّادُ بْنُ زِيادٍ مِنْ حُوارِينَ».

س (٣): «وَأَمَرَ مَرْوانَ بِرِجالٍ» وَكَذٰلِكَ هِيَ في «آلعِقْدِ» ـ طَبْعَةِ العَرْيانِ ـ صَوابُها: «وَأَمَدَّ».

س (٦): «أَكْثَرُهُمْ رِجالُهُ..» صَوابُها: «رَجّالَةً».

ق (٢٦) ـ شَرْحُ آلبَيْتِ (١٣): تَشْحَطُ: تَزْفِرُ، وَلا وَجْهَ لِهٰذا التَّفْسيرِ، وَكَيْفَ تَزْفِرُ آلخَيْلُ بِآلقَنا؟ وَآلشَّحْطُ آلذَّبْحُ وآلاضْطِرابُ في الدَّمِ.

ق (٢٦) ـ شَرْحُ آلبَيْتِ (١٥): جاءَ تَفْسيرُ (شَدّاتِ آلأَغَرِّ): «شَدَّاتُ: جَمْعُ شَدَّةٍ وَهِيَ آلحَمْلَةُ في آلحَرْبِ، وَآلأَغَرُّ مِنَ آلأَيّامِ: آلشَّديدُ آلحَرِّ». ولا يَسْتَقيمُ آلمَعْنىٰ إِذْ كَيْفَ تُنَجّيهِ حَمَلاتُ الحَرْبِ آلّتي تَخُصُّ اليَوْمَ آلشَّديدَ آلحَرِّ كَأَنّما يَرىٰ الجِبالَ صَحارِيَ؟! وَآلصَّوابُ: آلشَّدَّاتُ: جَمْعُ شَدَّةٍ وَهِيَ الإِسْراعُ في آلرَّكْضِ، وَآلأَغَرُّ: فَرَسُ ذو غُرَّةٍ، أَوِ آسْمُ فَرَسِهِ. أَيْ أَنَّ ما نَجّاهُ كانَ شَدَّاتُ هٰذا الفَرَسِ آلَّذي كَأَنَّهُ يَرىٰ الجِبالَ صَحارِيَ لِقُوَّتِهِ وَشِدَّتِهِ.

الفَهْرَسُ الفَلكيُّ - ص (٢٧٦): جاءَ ضِمْنَ هٰذا ٱلفَهْرَسِ: «الأَغَرُّ» لِلْغَلَطِ في فَهْمِ مَعْنىٰ البَيْتِ، وَمَوْضِعُهُ في «فَهْرسِ الحَيوانِ» وَكَذٰلِكَ: «ٱلشَّهْباءُ» وَلا مَكانَ لَها هُنا إِذْ أَنَّ مَعْناها: كَتيبَةٌ شَهْباءُ، أَيْ تَلْبَسُ ٱلحَديدَ، وَمَوْضِعُها في «فَهْرَسِ ٱلأَسْلِحَةِ وَمُعَدّاتِ ٱلقِتالِ». وَكَذٰلِكَ: «ٱلهِلالُ»، ظَنَّهُ هِلالَ ٱلسَّماءِ، وَهُوَ ٱلرُّمْحُ ذو الشُّعْبَتَيْنِ، أَوْ غَيْرُ ذٰلِكَ مِمّا يُناسِبُ ٱلمَعْنىٰ.

فَهْرَسُ المَراجِعِ - ص (٢٧٨): ذَكَرَ الأُستاذُ أَنَّه قَدْ رَجَعَ إِلىٰ طَبْعَةِ دارِ الكتابِ العَربيِّ لِكِتابِ «الكامِلِ» لِابنِ ٱلأَثيرِ، وَقَدْ أَحالَ حَقّاً عَلىٰ هٰذِهِ الطَّبْعَةِ إِلا عِنْدَ تَخْريجِهِ القِطْعَةَ ق (٤)، فَقَدْ أَحالَ عَلىٰ طَبْعَةِ دارِ صادِرٍ دُونَ إِشارَةٍ إِلىٰ ذٰلِكَ. وَكانَ الأَوْلىٰ أَنْ يَرْجِعَ إِلىٰ طَبْعَةٍ واحِدَةٍ أَوْ يَذْكُرَ - عَلىٰ ٱلأَقَلِّ - ٱلطَّبْعَةَ ٱلّتي يُحيلُ عَلَيْها.

هٰذا ما رَغِبْتُ في إِثْباتِهِ مِنْ تَعْليقاتي عَلىٰ ما جَمَعَ ٱلأُسْتاذُ النَّجّارُ مِنْ شِعْرِ زُفَرَ بْنِ ٱلحارِثِ ٱلكِلابيِّ أَنْهيها بِذِكْرِ أَبْياتٍ لَمْ تَرِدْ فيهِ وَلا في عَمَلِ ٱلأُسْتاذِ ٱلقَيْسِيِّ، وَقَعْتُ عَلَيْها أَثْناءَ دِراسَتي لِلشِّعْرِ دونَما ٱسْتِقْصاءٍ أَوِ ٱسْتيفاءٍ، أُورِدُها إِكْمالاً لِلْبَحْثِ وَخِدْمَةً لِلشِّعْرِ.

١ - أَلا إِنَّما قَيْسُ بْنُ عَيْلانَ بَقَّةٌ ... إِذا وَجَدَتْ ريحَ ٱلعُصَيْرِ تَغَنَّتِ

التَّخْريجُ: «اللِّسانُ» (بقق) لَهُ أَوْ لِعَبْدِ ٱلرَّحْمٰنِ بْنِ الحَكَمِ، «اللِّسانُ» (عيل) لَهُ، وَكَذٰلِكَ «حَياةُ الحَيَوانِ» ١/١٥٣.

٢ - أَقْدِمْ صِدامُ إِنَّهُ ٱبْنُ بَحْدَلْ

٣ - لَنْ تُدْرِكَ ٱلْخَيْلَ وَأَنْتَ تَدْأَلْ

٤ - إِلَّا بِمَرٍّ مِثْلِ مَرِّ ٱلأَجْدَلْ

التَّخْريجُ: «أَسْماءُ خَيْلِ ٱلعَرَبِ وَفُرْسانِها» لِابْنِ الأَعْرابيِّ - تحقيقُ القَيْسيِّ وَٱلضّامِنِ - ص ٦٥، وَٱلرَّجَزُ في «ٱلأَغاني» ٢٣/١٨٥ مَنْسوباً إِلىٰ

عُمَيْرِ بْنِ الحُبابِ مَعَ ذِكْرِ أَنَّ صِداماً لَهُ. عَلىٰ أَنَّ «القاموسَ المُحيطَ» (صدم) يَنُصُّ عَلىٰ أَنَّ صِداماً لِزُفَرَ بْنِ الحارثِ.

٥ ـ عَـزَّ عَلَيَّ مَقْـتَلُكُـمْ وَكِيـعـاً وَمَصْـرَعُ جَنْبِـهِ في ٱبْنَيْ دُخـانِ

التَّخْرِيجُ: «جَمْهَرَةُ» ٱبْنِ الكَلْبِيِّ، ص ٣٢١. وَوَكِيعُ بنُ زُفَرَ.

خاتِمَـة:

كُنْتُ وَعَـدْتُ في بَحْثٍ سابِقٍ أَنْ أَتَنـاوَلَ في مَقـالٍ ما أَراهُ ٱلنَّهْـجَ ٱلصَّحيحَ ٱلَّذي يَجِبُ ٱتِّباعُهُ عِنْدَ إِخْراجِ ٱلشِّعْرِ عَنْ طَريقِ جَمْعِ مُتَناثِرِهِ مِنْ بُطونِ ٱلكُتُبِ. وَ«أَنْجَزَ حُرٌّ ما وَعَدَ». وَإِنِّي لَأَرْجو ٱللّـهَ أَنْ يَكونَ فيما بَيَّنْتُ مِنْ أُسُسٍ عَلاماتٌ يَهْتَدي بِها مَنْ نَهَدَ لِجَمْعِ أَشْعارِ شاعِرٍ ضاعَ ديوانُهُ، أَوْ تَصَدّىٰ لِـ«صُنْعِ» ديوانِ شاعِرٍ. وَقَدْ أَكونُ حَمَّلْتُ ٱلباحِثينَ ما لا طاقَةَ لَهُمْ بِهِ، وَأَبْطَرْتُهُمْ ذَرعهُمْ، لٰكِنَّني إِنَّما ٱسْتَلْهَمْتُ أَعْمالَ عُلَمائِنا القُـدامىٰ، فَطَلَبْتُ مِنْ باحِثينا أَنْ يَتَأَسَّوْا بِهِمْ، وَيَسيروا عَلىٰ سَنَنِهِمْ، وَإِنْ كانَ المُرْتَقىٰ صَعْباً كَؤُودا، وَٱلمَسْلَك حَزْناً مُسْتَغْلِقاً.

وَأنا إِنْ كُنْتُ أَنْهَيْتُ بَحْثي بِما عَلَّقْتُهُ عَلىٰ شِعْرِ زُفَرَ بْنِ ٱلحارِثِ ٱلَّذي جَمَعَهُ ٱلْأُسْتاذُ ٱلدُّكْتورُ ٱلنَّجّارُ، فَإِنَّما فَعَلْتُ ذٰلِكَ لِأُوَضِّحَ ما ٱشْتَرَطْتُهُ وَطَلَبْتُهُ مِنْ صانِعي ٱلدَّواوينِ، وَما قَصَدْتُ ٱنْتِقاصَ عَمَلٍ وَلا تَوْهينَ رَأْيٍ. وَلَعَلَّ ٱلأُسْتاذَ ٱلنَّجّارَ يَنْظُرُ إِلىٰ ما كَتَبْتُ عَلىٰ أَنَّهُ مُحاوَلَةٌ لِخِدْمَةِ تُراثِنا ٱلخالِدِ وَلُغَتِنا الشَّريفَةِ، فَيَقْبَلُهُ بِرَحابَةِ صَدْرٍ وَسَعَةِ حِلْمٍ، فَإِنَّ هٰذا شَأْنُ مَنْ تَكونُ ٱلحَقيقَةُ غايَتَهُ، وَخِدْمَةُ العِلْمِ مُبْتَغاهُ.

وَلَهُ مِنّي، بَعْدُ، عَظيمُ الإِجْلالِ وَخالِصُ ٱلتَّقْديرِ.